# التركيبة السياسية والحزبية في المملكة المتحدة حزب المحافظين أنموذجاً لغاية عام ١٩٧٤ .

**مشتاق طالب حسين الخفاجي**
**جامعة بابل/كلية التربية**
**Alialkafaje0@gmail.com**

**الملخص**

تأسست في المملكة المتحدة العديد من الأحزاب السياسية منذ نشأتها كدولة ذات سيادة، وكان لكل منها برامجه وأهدافه ونشاطاته وثقله في المجتمع البريطاني وتأثيره في الحياة السياسية والاقتصادية ، من خلال الشعارات والبرامج التي طرحها في الدورات الانتخابية ومن ثم يتحدد نجاحها او فشلها على مقدار تطبقيها على ارض الواقع .

يعود تاريخ الحركة الحزبية في بريطانيا، إلى بداية القرن السابع عشر حين أخذت تتبلور داخل صفوف البريطانيين عامة وأعضاء البرلمان، بصفة خاصة اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية معبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتباينة لكل من الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية. وكان من أهم القضايا المطروحة على بساط البحث في ذلك الحين: الموقف من قضية الإصلاح الديني وما يتفرع عنها من تسامح تجاه أتباع المذاهب الدينية المختلفة، والموقف من علاقة البرلمان بالملك والتوازن الذي يمكن أن يقوم بينهما. ولقد انقسمت هذه الاتجاهات إلى حزبين كبيرين متعارضين هما "التوريز" (Torys) المعبر عن الاتجاه المحافظ للطبقة الأرستقراطية، وحزب "الويكز" (Wight) المعبر عن الاتجاه الليبيرالي (التحرري) للطبقة البرجوازية الناشئة ، وتولى هذان الحزبان الكبيران قيادة الحياة السياسية البريطانية، وأسهم وجودهما وتنافسهما الدائم على السلطة في رسم معالم النظام البرلماني وإرساء قواعده الرئيسة، ومنذ القرن التاسع عشر بدأ الحزب الأول يعرف باسم حزب المحافظين في حين اتخذ الثاني لنفسه اسم حزب الأحرار.

ومع بداية القرن العشرين وازدياد نفوذ الطبقة العاملة وانتشار الافكار الاشتراكية بتأسيس حزب ثالث هو (حزب العمال). وبقي هذا الحزب يحتل دور القوة الثالثة في البلاد ألا أن مكّنته أحداث الحرب العالمية الأولى، والنتائج التي تمخضت عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من الفوز بالانتخابات التشريعية العامة، للمرة الأولى، في عام ١٩٢٤، وذلك بعد أن استأثر بتأييد ودعم الأغلبية الساحقة من أنصار حزب الأحرار وبذلك تحول حزب العمال إلى قوة رئيسية في البلاد إلى جانب حزب المحافظين أما حزب الأحرار فقد أخذت مكانته تضعف تدريجيا بعد أن تحول قسم آخر من أنصاره لتأييد حزب المحافظين.

إن دراسة وضع الأحزاب الاتحادية في بريطانيا، رجالاتها وتناقضاتها، يبدو من الأهمية إذا ما أخذنا بالاعتبار إن هذه الأحزاب قادت وفي الوقت نفسه عملية البناء السياسي والاقتصادي للمملكة المتحدة .

**الكلمات المفتاحية:**المملكة المتحدة، بريطانيا، حزب المحافظين، حزب العمال، مجلس العموم البريطانية.

**Abstract**

Founded in the United Kingdom many of the political parties since its inception as a sovereign state, and it was for each of its programs and its goals and activities and weight in British society and its influence in the political and economic life, through slogans and programs that are put forward in the election cycles and then determined their success or failure on how we apply them on the land Indeed..

The history of the partisan movement in Britain, to the beginning of the seventeenth century, when I took crystallize within the ranks of the British public and members of parliament, in particular, trends and attitudes of political and intellectual expressive of economic and social interests of each of the disparate classes aristocracy and bourgeoisie. One of the most important issues on the table at that time: the position of the issue of religious reform and is divided by the tolerance of followers of different religious sects, the position of the king and parliament relationship balance that can be performed between them. These trends have been divided into two major opposing parties are (Torys) crossing for the conservative direction of the aristocracy, and the party (Wight) crossing for the liberal direction (editorial) layer of the emerging bourgeoisie.

They took these two major parties command of British political life, and contributed to their presence and permanent rivalry for power in shaping the parliamentary system parameters and establish the main bases. During the nineteenth century and the first party known as the Conservative Party began while the second was taken to the same Liberal Party name.

With the beginning of the twentieth century and the increasing influence of the working class and the spread of socialist ideas is the establishment of a third party "Workers' Party". The remains of this party occupies the role of the third force in the country, however, enabled the events of World War I, and the results of the social and economic levels to win the general legislative elections, for the first time, in 1924, and after that accounted for the support and the support of the overwhelming majority of supporters of the Liberal Party thus, the Labour Party turned into a major force in the country along with the conservative Party the Liberal Party has taken its place gradually weaken after another section of his supporters turned to the support of the conservative Party.

The study of the development of the federal political parties in Britain, its men and its contradictions, it seems important if we take into account that these parties led At the same time, political and economic reconstruction process of the United Kingdom

**Keywords**: United Kingdom, Great Britain, the British Conservative Party, the Labour Party, the House of Commons.

المقدمة

تُشكلْ عملية البحث والتقصي في المنظومة الفكرية للتركيبة السياسية والحزبية البريطانية جزءاً مهماً في ميدان المعرفة بعلم السياسة والتاريخ وبالأخص التاريخ البريطاني المعاصر، وتمحور ذلك بظهور تيارين كبيرين يحملان تناقضاً ايدولوجياً في قيادة الدولة والمجتمع في بريطانيا ، التيار الأول مَثَلهُ حزب المحافظين الذي حَمَلَ افكاراً ليبرالية مؤطرة بالرأسمالية العالمية، التي حاولت ولا زالت من إحداث تغيرات مهمة تصب في تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء ، أما التيار الآخر فقدَ مَثَلهُ حزب العمال الذي حَمَلَ افكاراً اشتراكية

تألف موضوع البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة فضلاً عن قائمة بأسماء المصـــادر ، بحـــث المبحث الأول في تركيبة النظام السياسي البريطاني إذ اعتمد هذا النظام على مجموعة من المرتكزات لعـــل من أبرزها هو (الملكة) التي تعد من أقدم أشكال النظام السياسي البريطاني ،إذ يتم اعتلاء العرش البريطـــاني عن طريق الوراثة ، وتعد الملكة او الملك هو المالك الشرعي لجميع الأراضي في المملكة المتحدة ، ويـــأتي بالمركز الثاني (رئيس الوزراء) وهي احد السمات الأساسية للسلطة التنفيذية في النظام السياسي البريطاني ،

وعادة ما تكلف الملكة او الملك زعيم الحزب الفائز بالانتخابات بتشكيل وزارته ، أما (السلطة التشريعية) فتتمثل بالبرلمان الذي يتكون من مجلسين الأول هو مجلس العموم ومجلس اللوردات ، يتم انتخاب أعضاء البرلمان اما عن طريق انتخابات عامة تجري في الدوائر الانتخابية او عن طريق انتخابات تكميلية تجري عند حدوث وفاة لاحد اعضاء المجلس ، اما مجلس اللوردات يجري انتخابه كل ١٨ سنة ، ويتكون من فئتين :الاولى فئة اللوردات الزمنيين ، وهؤلاء يعينون بالوراثة ، اما الفئة الثانية فهم اللوردات الروحيين، ومن التشكيلات الأخرى للنظام السياسي البريطاني هو الدستور الذي يتمثل في مجموعة الوثائق التي أفرزتها الثورات البريطانية والحركات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق .

في حين سلط الضوء في المبحث الثاني على نشوء الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة، إذ يعود تاريخ الحركة الحزبية في بريطانيا إلى بداية القرن السابع عشر حين أخذت تتبلور داخل صفوف البريطانيين عامة، وأعضاء البرلمان، بصفة خاصة اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية معبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، وتميز تاريخ بريطانيا بوجود العديد من الأحزاب السياسية المهمة والتي لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية البريطانية ، وتمثل ذلك بوجود حزبي المحافظين والعمال، فحزب المحافظين يمثل تقليدياً الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية الكبيرة، وحزب العمال يمثل الطبقة العاملة اما حزب الأحرار فيعبر إلى حد ما عن مصالح بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة وأرباب المهن الحرة وبذلك شكلت هذه الاحزاب النواة الاولى لنشوء احزاب كان ولايزال لها ثقلها على الساحة السياسية البريطانية .

اما المبحث الثالث فقد اهتم بالتأسيس والعقيدة لنشوء حزب المحافظين(conservative party) ، إذ تعود نشأة الحزب إلى جماعة أطلق عليها اسم ( التوري ) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر ، وقد مر بتطورات عديدة إلى أن أصبح بعدها يعرف بحزب المحافظين، واقترح اسم 'المحافظين' من قبل جون ويلسون كروكر وذلك في عام ١٨٣٠، وفي نهاية القرن التاسع عشر تم للحزب إنشاء جهازه النهائي ، وفي عام ١٩٠٩ تم تغيير اسم حزب المحافظين الى اسم (حزب المحافظين الوحدوي) ، وفي حزيران من عام ١٩١٢ اندمج رسميا مع حزبي ( الوحدويين الأحرار ) ، ولكن بعد إنشاء الدولة الأيرلندية الحرة في عام ١٩٢٢ أستخدم بشكل متزايد اسم "المحافظين" وتبنى حزب المحافظين عقيدتين رئيستين وهما ان النظام الاجتماعي يستند إلى الملكية الخاصة وسيطرة وسائل الإنتاج ، أما العقيدة الثانية فانه لا يؤمن بالمساواة الاقتصادية بل ان الوصول الى الرأسمالية المثالية كان هدفه الاسمى .

استند موضوع البحث على مجموعة من المصادر تنوعت ما بين الوثائق غير المنشورة والمنشورة والكتب والصحف الاجنبية والكتب العربية والمعربة والرسائل والاطاريح الاجنبية والعربية فضلاً عن مواقع الانترينت .

**ومن الله التوفيق والسداد** **الباحث**

**المبحث الأول:التركيبة السياسية والحزبية في المملكة المتحدة[١]**

يعد النظام السياسي البريطاني من أكثر النظم الديمقراطية رسوخاً في العالم اجمع ، واتسم بمرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة ولذلك جاء تطوره تدريجياً واتصل ماضيه بحاضره اتصالاً متسقاً يشهد بتوافر عنصر الاستمرارية دون قطيعة تذكر على مدى ما يقارب من عشرة قرون[٢].

اذ تعود الجذور التاريخية للنظام السياسي الحالي إلى بداية عهد وليم الفاتح ( **Willaim the Conquerar** ) عام ١٠٦٦ م[٣] أي في أعقاب الغزو النورماندي لانكلترا ، وتمتد حتى بدايات القرن السابع عشر الميلادي على أقل التقادير[٤]، وقد ساعد الموقع الجغرافي للمملكة المتحدة كونها بعيدة عن اوربا وتفصلها عنها البحار وعدم تعرضها إلى الغزو أو الاحتلال، منذ ذلك التاريخ على أن تكون بعيدة عن الحركات والصراعات التي شهدها التاريخ الأوربي مما ساعد بدوره على تعميق الإحساس بالهوية القومية المتميزة ، وأدى ذلك إلى أن يتطور النظام البريطاني وفقاً للثقافة والتقاليد والسياسة البريطانية [٥].

ويتكون النظام السياسي في المملكة المتحدة من عدد من الركائز الرئيسة يمكن اجمالها في ما يلي :.

**أ-:الملكية (The Royalty) :** المَلكية وهي العنصر الأكثر رسوخاً في الهيئات السياسية البريطانية ، وأقدم شكل من أشكال الحكم في المملكة المتحدة ، وقد اقتنعت بها بريطانيا بعد إن جردتها تدريجياً من كل سلطاتها[٦]، ويتم اعتلاء عرشها بالوراثة وليس عن طريق الانتخاب ، والوراثة هي الطريقة الوحيدة التي من خلالها يتم التوصل إلى الحكم في المملكة المتحدة ، وهذه الطريقة هي التي تكفل المساواة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لأنها تحقق للملك استقلاله عن البرلمان وعدم الخضوع له[٧]، وتكون الوراثة عادة بواسطة الولد الأكبر للملك الراحل سواءً أكان ذلك من الذكور أو من الإناث وذلك طبقاً لقانون توارث العرش، وتعد عائلة هانوفر (Hanover family) في انكلترا والتي أصبحت واحدة من أشهر العوائل في العالم والتي تولت الحكم عن طريق الوراثة ، وتعد أهم جزء في النظام الملكي فهي ليست مجرد رئيسة للدولة ، بل هي تتربع على قمة المجتمع في المملكة المتحدة الذي يعتبرها المرتكز الأساس للشعور بالوحدة الوطنية[٨] .

ويميز الفرد في المملكة المتحدة كشخص طبيعي عن الملك، والتاج ( **Crown** ) الذي يعد مؤسسة قانونية ، تمتلك مجموعة من السلطات يطلق عليها (**Prevogatives** ) ، وان عبارة الحاكم الأعلى تشير إلى الملك كفرد وعبارة التاج إلى المملكة كنظام وتعني السلطة التنفيذية العليا في الدولة[٩].

نتيجة للتطورات الكبيرة التي مرت بها البلاد خلال السنوات (١٨٧٠ – ١٩١٤ ) والانسحاب التدريجي من قبل ملوك المملكة عن مجال السياسة وتمسكهم بأبهة الطقوس الملكية كان له الأهمية الكبيرة في إبراز النظام الملكي البريطاني على ما هو عليه اليوم[١٠]، كما أسهم ظهور الصحافة المحلية منذ عام ١٨٨٠ وتطورها في إبراز الجانب الرمزي للنظام الملكي البريطاني[١١].

لقد كانت الملكية في انكلترا ومنذ توحيدها على يد الملك ألفريد العظيم (Alfred the Great) عام ١٨٧١ قد بدأت بالصفة المطلقة،إذ إن الملوك جمعوا في ايديهم مختلف وظائف الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ثم تحولت بعد ذلك إلى مقيدة وقد تم هذا التحول عبر قرون وعقود عديدة إلى إن وصل إلى الحد الذي رفعت عن الملك أو الملكة كافة الصلاحيات والمسؤليات السياسية الكبرى ، إذ توزعت هذه السلطات إلى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية[١٢] .

فضلاً عن ذلك فان التطور الاقتصادي كان له الأثر الفعال في تطور النظام السياسي في المملكة المتحدة والذي بدأ عن طريق الثورة الصناعية[١٣]عام ١٧٥٠ ، إذ ظهرت مدرسة (الاقتصاد الحر)[١٤]بزعامة ادم سميث[١٥] في منتصف القرن الثامن عشر،وكان لمبادئ هذه المدرسة اثرُ واضحٌ في توجيه الفكر السياسي نحو المبادئ التحررية من خلال ما نادى به مفكرو هذه المدرسة " **من إن تترك الدولة الحرية الكاملة للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي** "، وقد لخصت سياسة هذه المدرسة بالعبارة التي تقول "**دعه يعمل دعه يمر – Laisser Faire ,Laisser Passer** " ، والتي أصبحت فيما بعد رمزاً لسياسة الاقتصاد الحر[١٦]، وعلى هذا الأساس فقد كان لمدرسة الاقتصاد الحر اثر مهم في تكوين الفكر الليبرالي الذي قام أساساً على حماية الفرد وإطلاق حريته سواء في المجال السياسي والاقتصادي[١٧].

أفرز التطور الاقتصادي الذي حصل وللثورة الصناعية نتائج سلبية وايجابية على المجتمعات الأوربية بشكل عام ودول أوربا الغربية بشكل خاص ، كان من ابرز تلك الايجابيات هي زيادة الثروة ونمو السكان وتحسين أحوال المعيشة وانتشار المبادئ الاشتراكية وظهور النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية وازدياد الدور السياسي لتلك المجتمعات[١٨]. اما السلبيات فتمثلت بظهور الصراعات السياسية التي تمحورت حول المبادئ الحرة وتطبيقها ، والحكم الدستوري وفعاليته ، وتقرير المصير القومي ومستقبله ، وهذا ما كان واضحاً والذي اثر بالتالي على القواعد الدستورية والنظم السياسية، ومن الآثار السلبية البارزة الاخرى الناجمة عن التطور الاقتصادي والتقدم الصناعي والتراكم المادي في بريطانيا ، هو التمايز الاجتماعي والتقسيم الطبقي،فنشأت طبقاً لهذا الموضوع الأحزاب المحافظة والاشتراكية والأحرار والمعتدلون[١٩].

وبعبارة أخرى فان الملك يملك ولا يحكم ، اذ إن الحكم الحقيقي تمارسه الوزارة ، كما إن الملك مصون وغير مسؤول،ويعتبر الملك وفق أحكام الدستور رئيساً لسلطات الدولة الثلاث:القضائية والتشريعية ولتنفيذية[٢٠].

أما بالنسبة إلى الملكة إليزابيث الثانية( **Elizabeth II** )[٥] التي توِّجت رسميا ملكةً على بريطانيا منذ عام ١٩٥٣ ، فقد استطاعت إن تستقطب اهتمام الرأي العام ليس في داخل المملكة المتحدة فحسب بل على مستوى الكثير من دول العالم وطيلة مكوثها على عرش بريطانيا ، والسبب في ذلك يعود إلى الأسباب التالية:.

اولاً : إنها تمثل رمزاً للأمة البريطانية .

ثانياً : إنها تمثل تراث عائلتها المالكة .

ثالثاً : إنها الرئيس الدستوري للبلاد ، وبالتالي تعد أهم ممثل للمؤسسة الملكية الحاكمة في بريطانيا[٢١].

**ب- مجلس الوزراء البريطاني (British Cabinet) :** يعد مجلس الوزراء احد السمات الأساسية للسلطة التنفيذية في النظام السياسي البريطاني، وهي هيئة صنع القرار في المملكة المتحدة ، وفي العادة تكلف الملكة زعيم الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة التي تتألف من رئيس الوزراء وبحدود اثنان وعشرين وزيراً يتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء وهم في العادة من الأعضاء المنتخبين في مجلس العموم البريطاني أو من مجالس اللوردات وهذا بدوره يقدمهم إلى الملكة من اجل الموافقة عليهم، ومن ثم يؤدون القسم أمامها[٢٢] في تحملهم المسؤليات الملقاة على عاتقهم[٢٣]، ثم يعرضهم على البرلمان للموافقة ، فالحكومة في هذه الحالة هي حزبية ولا توجد في بريطانيا حكومة مستقلة بقدر ما تدور في فلك الإطار الحزبي[٢٤].

ويعد مجلس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية ويختارهم رئيس الوزراء من بين أهم قيادات حزبه الأعضاء في مجلس العموم البريطاني ، ويعتبر كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام البرلمان، كما إن مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية أمام البرلمان ويتعين على رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاستقالة إذا فقد احدهم أو فقدوا جميعهم ثقة البرلمان ، ولكن من ناحية أخرى يمكن لرئيس الوزراء إن يطلب من الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية جديدة أخرى[٢٥].

ومن الجدير بالذكر إن الوزارة في بريطانيا لا تخضع إلى قانون أو نظام معين إلى يومنا هذا، بل تتوافق في تشكيلها ونشاطها مع بعض الأعراف والتقاليد التي تعدل حسب الظروف ، ولكنها دائماً هيأة متضامنة يسودها التجانس والانسجام[٢٦] .

**ج- السلطة التشريعية (البرلمان) (The legislature parliament) [٢٧]:**

تعد المملكة المتحدة من أقدم الدول التي أخذت بالنظام البرلماني ، وقد تم التطور الديمقراطي فيها بشكل مستمر عبر العصور ، بحيث أدى هذا التطور إلى تحويل كامل وجذري لبلد عريق في التقاليد الارستقراطية والليبرالية إلى بلد ديمقراطي ، وقد تكونت قواعد هذا النظام خلال تطور تاريخي طويل[٢٨].

ويقوم النظام النيابي على فكرة أساسها وجود هيئات تباشر مظاهر السيادة نيابة عن الشعب ، ومن أهم هذه الهيئات البرلمان سواء أكان مكوناً من مجلسين او مجلس واحد والكثير من الدول الحديثة تأخذ بنظام المجلسين مثل بريطانيا التي أخذت بمجلسي العموم واللوردات[٢٩].

ومر النظام البرلماني في بريطانيا بثلاث مراحل مهمة تحول فيها النظام السياسي من نظام ملكي مطلق الى نظام برلماني ، وهذه المراحل هي :.

١-مرحلة الملكية المطلقة : حيث كان الملك هو المسؤول الازل والاخير عن النظام السياسي باجمعه فهو الذي يضع القوانين ، وله الحق في تعيين اعضاء السلطة التنفيذية ويختار القضاة وغيرها من الوظائف المهمة والتي لها تاثير كبير على مجمل الحياة العامة في بريطانيا .

٢-تبع ذلك ظهور مجلس تحدى اعضاؤه سلطات الملك المطلقة الى ان نجح في نزع السلطات التشريعية من الملك .

٣-واخيراً انتهى الصراع بين الملك والمجلس لصالح الاخير حيث تحمل المجلس مسؤليات الحكم وتحول الى برلمان حقيقي يتولى السلطات الحقيقية والفعلية ، وبذلك فقد تحول الملك الى رمزاً للدولة فقط دون ان يتدخل في الممارسات الفعلية للسلطة[٣٠].

أما عن كيفية عقد البرلمان فيتم عن طريق أمر يصدره الملك إلى مجلس اللوردات ومجلس العموم إلى الحضور إلى وستمنستر (مقر الحكومة البريطانية) ، ويكون حضور اللوردات بمقتضى اوامر خاصة تصدر لكل منهم شخصياً ، أما حضور أعضاء مجلس العموم فيكون بمقتضى آوامر تصدر إلى موظف الدائرة الانتخابية لتبليغهم، وبعد أن يجتمع البرلمان يجوز في أي وقت تأجيله أو حله ، فالحل يضع حداً لوجود البرلمان ، والفض ينهي دورة الانعقاد، والتأجيل يوقف أعماله مدة معينة محدودة ، وحل البرلمان حق من حقوق الملك ، ويحل ايضاً عند انتهاء المدة المقررة في الدستور والتي حددها القانون بخمس سنوات[٣١].

ويتكون النظام البرلماني في المملكة المتحدة من مجلسين هما:

١- **مجلس العموم البريطاني (British House of Commons) :** وهو مجلس يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر، يتألف مجلس العموم من مجلسين وهما( مجلس العموم ، مجلس اللوردات) ويتم انتخاب المجلس بطريقة الدوائر الانتخابية أو مناطق التصويت، وهم يشغلون مقاعدهم لحين انتخاب أعضاء آخرين بعد خمس سنوات، ويرمز للعضو بالحروف (MPS) اي اختصار لكلمة عضو البرلمان، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان إما عن طريق انتخابات عامة تجرى في جميع الدوائر الانتخابية، أو عن طريق انتخابات تكميلية تجري عن حدوث حالة وفاة لأحد أعضاء المجلس[٣٢].

تطور مجلس العموم البريطاني خلال القرن الرابع عشر عندما كانت بريطانيا تسمى بإنجلترا ، وقد استمر هذا المجلس حتى صار مجلس العموم لبريطانيا العظمى بحدوث اتحاد سياسي مع اسكتلندا، وقد تم تسميته العنوان الحالي بعد استقلال أيرلندا عام ١٩٢٢ [٣٣].

يظم مجلس العموم البريطاني ٦٣٥ نائباً ينتخبون بالاقتراع العام والمباشر من بين المواطنين الذين يبلغون ١٨ سنة ولمدة خمس سنوات من بينهم ٧١ نائبا يمثلون ( اسكتلندا ) و٣٥ يمثلون ( ويلز ) و١٢ يمثلون ايرلندا الشمالية ( ألستر ) والبقية ووهم (٥٠٧) يمثلون ( انجلترا ) وبذلك يصبح عدد مجلس العموم البريطاني (٦٢٥) نائباً[٣٤].

ان التطبيق العملي والواقع السياسي البريطاني اثبت ان مجلس العموم هو المعبر الحقيقي عن الارادة العامة وذلك منذ العام ١٩١١ اذ بدأت سلطات مجلس اللوردات تتناقص لصالح مجلس العموم الذي يتكون من ٦٥٠ عضوا منتخبين لخمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري[٣٥]، وتنعقد جلسة مجلس العموم بحضور اربعين عضوا [٣٦]، وتكون جلسة قانونية صحيحة ونلاحظ ان البرلمان البريطاني لم يحدد نسبة عالية من مجموع اعضاء المجلس يتطلب تحققها لصحة انعقاد الجلسة ، والسبب في ذلك ان اعضاء مجلس العموم نادرا ما يتغيبون عن جلسات المجلس لانهم اصلا منشغلون باعمال اللجان المكلفين بعضويتها مع الاشارة الى ان قاعة مجلس العموم الحالية لا يوجد فيها سوى ٤٥٠ مقعدا[٣٧]. اما جلوس الاعضاء فيكون على جانبي رئيس المجلس (Speaker) اذ تجلس الاغلبية على جهة اليمين والمعارضة الى جهة اليسار في حين يجلس اعضاء الحكومة في الخط الاول امام رئيس المجلس وامام كل مجموعة من المقاعد يوجد خط اخر غير مسموح للاعضاء بتجاوزه عند المناقشة وتكون الجلسات مفتوحة الى الجمهور ويمارس مجلس العموم البريطاني مهامه النيابية اذ تخصص ساعة واحدة للاسئلة الشفهية التي يطرحها الاعضاء والمعروفة مسبقا من الحكومة، وهذا ما يعرف بالرقابة المستمرة على الحكومة وليس هناك عدد محدد لهذه الاسئلة وعادة ما توجه من قبل زعيم المعارضة اذا ما كانت موجهة الى الوزير الاول ، وهو ما يدل على اهمية موقع المعارضة داخل البرلمان البريطاني ، ثم بعد ذلك تجري مناقشة مشاريع القوانين المدرجة على جدول اعمال المجلس ويتم اعداد الجدول بالاعتماد على خطاب العرش الذي يوجهه الملك في بداية افتتاح البرلمان وتتضمن مناقشة المشاريع ثلاث قراءات الاولى تكون شكلية اما الثانية فتكون مقرونه بنقاش عام في حين تكون القراءة الثالثة لمناقشة مشروع القانون بالصيغة النهائية التي وصل اليها بعد اكتمال المناقشات ويمتلك مجلس العموم صلاحيات واسعة تصل الى حجب الثقة عن الحكومة واسقاطها كونها مسؤولة امامه غير ان الثنائية الحزبية في بريطانيا قد تجعل تلك الصلاحيات نظرية فقط[٣٨]، ويضع مجلس العموم القواعد التي تنظم عمله واجراءات ادارة الجلسات وضبطها[٣٩]. وتدار الجلسة من قبل رئيس المجلس وهو الذي يوجه النقاشات

ويساعده ثلاثة نواب : النائب الاقدم والاهم منهم يحمل لقب رئيس لجنة الطرائق والموارد لتامين الاموال الضرورية لسد نفقات الدولة اما الاخران فيعرفان بالنائب الاول و الثاني(٤٠).

٢- **مجلس اللوردات البريطاني (British House of Lords ):** اما المجلس الثاني فهو مجلس اللوردات الذي يجري انتخابه كل ١٨ سنة ، ويتشكل من فئتين : فئة اللوردات الزمنيين وهؤلاء يعينون بالوراثة او بالتعيين مدى الحياة ، والفئة الثانية هم اللوردات الروحيين ، وعددهم ستة وعشرون ، وهذا العدد لا يتغير وهم من رجال الكنيسة ، وفي الحالتين فان الملك هو الذي يمتلك سلطة التعيين ، ونجد من هؤلاء اللوردات ، لوردات الاستئناف وعددهم (اثني عشر) يعينهم الملك مدى الحياة لممارسة صلاحيات قضائية ، يرأسهم وزير العدل ويشكلون محكمة الاستئناف العليا ، كما و إن تعيينهم يتم بموافقة الوزارة ، ونود أن نشير هنا إلى إن اللوردات لا يمكنهم العضوية في مجلس العموم إلا إذا تخلو عن لورديتهم ، وفي سنة ١٩١١ حدث تطور مهم أدى إلى تقليص صلاحيات مجلس اللوردات وأصبح لا يحتفظ إلا بحق النقض لمدة سنتين(٤١).

اما اختصاص مجلس اللوردات البريطاني فهي نفس اختصاص مجلس العموم ، فكان من الضروري موافقة المجلسين لاصدار أي قانون حتى اصدار قانون في عام ١٩١١ والذي اصبح بمقتضاه مجلس اللوردات لايملك اية صلاحيات ازاء القوانين ذات الصبغة المالية ، وبيان ذلك انه في عام ١٩٠٩رفض مجلس اللوردات الموافقة على قانون الميزانية العامة الذي سبق ان اقره مجلس العموم وكان ذلك لاول مرة منذ سنوات طويلة ، وكانت تلك الميزانية تعتبر بمقاييس وقتها ميزانية تقدمية بشكل واضح ، اذ كانت تفرض ضريبة على الدخل وعلى الشركات وعلى ملكية المناجم ، ولما مان اعضاء مجلس اللوردات هم في مقدمة من سيتأثر بتلك الضرائب فانهم عارضوا تلك بأغلبية (٣٥٠) صوتاً مقابل (٧٥) صوتاً ، فكان لابد من الرجوع الى الناخبين فحل مجلس العموم واجريت انتخابات جديدة لمعرفة موقف الرأي العام ، وهل هو في صف الحكومة ومجلس العموم وبذلك يقر الميزانية ، أم انه في صف مجلس اللوردات ، وجاءت نتيجة الانتخابات لصالح الحكومة ومجلس العموم لذلك رضخ اخيراً مجلس اللوردات ووافق على الميزانية [١] ، ومنذ ذلك الوقت اصبح مجلس اللوردات هو مجلس تشريفي اكثر منه تنفيذي .

٣ – **الدستور (Constitution):**وبما انه تم التطرق الى المؤسسة السياسية في المملكة المتحدة فلا بد من الحديث عن الدستور باعتباره هو الاداة الفعالة لعمل هذه المؤسسة ، فعلى الرغم من قدم واستمرارية النظام السياسي البريطاني إلا انه يخلو من دستور مدون ، وليس معنى ذلك انه لا توجد قواعد مكتوبة تنظم شؤون الحكم والحياة السياسية في بريطانيا ، فهذا النوع من القواعد موجود لكنه ليس مدوناً في وثيقة جامعة واحدة (دستور) وفشلت جميع محاولات جمعها وتدوينها حتى الآن(٤٢).

وللقواعد الدستورية المكتوبة في النظام البرلماني مصدران :

الأول:يتمثل في مجموعة الوثائق التي أفرزتها الثورات البريطانية والحركات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق ، ومن ابرز هذه الوثائق وأكثرها شهرة هي وثيقة (الماكنا كارتا ) التي صدرت عام (١٢١٥)، ووثيقة الحقوق التي صدرت عام (١٦١٥) وغيرها من الوثائق، وبالرغم من صدور هاتين الوثيقتين إلا إن تطبيقهما لم يكن إلا على فئة قليلة من المجتمع البريطاني [١] .

وبعد ذلك صدرت العديد من الوثائق التي تصب في هذا المنوال ، فمثلا قانون البرلمان العام الذي صدر في سنة ١٩١١، وبالتالي فان هذه القوانين والمواثيق هي وثائق دستورية مكتوبة إلا إنها لا تشكل بالمقارنة مع الأعراف والتقاليد إلا الجزء البسيط من النظام الدستوري الرسمي للبلاد [٢] .

اما المصدر الثاني فيتمثل في مجموعة القوانين الصادرة عن البرلمان البريطـــاني وبالـــذات تلـــك المتعلقة بالإصلاحات السياسية التي أدخلت على النظام البريطاني[٣] .

**المبحث الثاني / نشوء الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة.**

تتميز المملكة المتحدة بوجود العديد من الأحزاب السياسية إلا انها مع ذلك تعد من الدول التي تتمتـــع بنظام الحزبين وخاصة في العصر الحديث والمعاصر من التاريخ البريطاني ،ويقوم هذا النظام على أســـاس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان من اجل الوصول إلى السلطة[٤٣]، بمعنى آخر إن هـــذين الحـــزبين يحاول كل منهما استقطاب اوسع الجماهير والشرائح ، كما إن برامجهما تحرص إن تجمع وتستجيب للمصالح العامة لاوسع قاعدة جماهيرية ، فضلاً عن إنها تؤدي دوراً في تبني المواقف والسياسات التي تتسم بالعمومية والشمولية [٤٤]، الا ان هذا النظام لا يمنع من قيام أحزاب أخرى في الدولة وهذه الأحزاب تكون في العـــادة ضعيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام ، وبالتالي فإنها تكون قليلة الأهمية قياساً إلى الحزبين الكبيرين ، ويعد وجود هذه الأحزاب إلى جانب الحزبين الكبيرين أمر طبيعي ما دام إن نظام الحـــزبين يقـــوم كنظـــام تعـــدد الأحزاب على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة ، لذا فان وجود الأحزاب الصغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين ظاهرة يمكن مشاهدتها في معظم الدول التـــي تأخذ بنظام الحزبين ومنها بريطانيا[٤٥].

يعود تاريخ الحركة الحزبية في بريطانيا إلى بداية القرن السابع عشر حين أخذت تتبلور داخل صفوف البريطانيين عامة، وأعضاء البرلمان بصفة خاصة اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية معبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتباينة لكل من الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية، وكان من أهم القضايا المطروحة على بساط البحث في ذلك الحين: الموقف من قضية الإصلاح الديني وما يتفرع عنها من تسامح تجاه أتباع المذاهب الدينية المختلفة، والموقف من علاقة البرلمان بالملك والتوازن الذي يمكن أن يقوم بينهما، ولقد انقسمت هذه الاتجاهات إلى حزبين كبيرين متعارضين هما " التوري أو التوريز" (Torys) [٤٦]المعبر عن الاتجاه المحافظ للطبقة الأرستقراطية والذي عرف فيما بعد بـــ(حزب المحافظين) ، وحزب "الويكز" (**Wight**) المعبر عن الاتجاه الليبرالي (التحريري) للطبقة البرجوازية الناشئة[٤٧]والذي عرف فيما بعد بـــ(حزب الأحرار) [٤٨].

وبعد أن تحول المجتمع البريطاني إلى مجتمع عمالي وظهور طبقة عمالية تستطيع التأثير على الـــرأي العام ، تمكن حزب العمال ( **British Labour Party**) [٤٩]، من أن يحل محل حزب الأحرار، من حزب معارض ذو أقلية الى حزب حاكم ذو أغلبية في البلاد ، ففي عام ١٩٢٤ استطاع حزب العمال أن يصل إلى السلطة ولأول مرة وذلك بمساندة حزب الأحرار . والمتتبع للتطورات السياسية والحزبية في بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ ولغاية عام ١٩٧٩ يجد إن النظام الحزبي فيها اخذ ينمو باتجاه نظام الحزبين ، وعلى الرغم من تعدد الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية البريطانية والتي يبلغ عددها بحدود ( اثنا عشر) حزباً قبل انـــدماج حزبي الأحرار والاشتراكي الديمقراطي تحت اسم (حزب الأحرار الديمقراطي) ، فخلال هذه المدة فان حزب المحافظين البريطاني كان قد تولى السلطة ثماني مرات (أربعة مرات منها متتالية ) مـــن حكومـــة ونســـتون تشرشل (**Winston Churchill** ) [٥٠] (١٩٥١-١٩٥٥) والى حكومـــة ألـــك دوكـــلاس هـــوم (١٩٦٣-١٩٦٣)، أما حزب العمال فقد تولى السلطة أربعة مرات ، ومن الجدير بالملاحظة انه على الرغم من انحسار دائرة التنافس الانتخابي في إطار الحزبين الرئيسين ، إلا إن استمرار الأحـــزاب الصـــغيرة الأخـــرى يتـــيح

الفرصة أمام الآراء المتباينة والاتجاهات السياسية المتعددة سواء أكانت انفصالية أو قومية للتعبير عن أرائها، ولا شك إن هذا التعدد والتنوع الحزبي يعد مظهراً أساسياً من مظاهر الديمقراطية البريطانية(٥١).

ومن الجدير بالذكر ان الأحزاب البريطانية تعد أحزابا إيديولوجية لأنها تجسد تاريخياً مصالح طبقات وفئات اجتماعية متباينة، فالحزب المحافظ يمثل تقليدياً الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية الكبيرة، اما حزب العمال فيمثل الطبقة العاملة، في حين يعبر حزب الأحرار إلى حد ما مصالح بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة وأرباب المهن الحرة إلا أن هذا التقسيم المبسط للأحزاب لا يمكنه أن يحجب عن الأنظار واقع التقارب الإيديولوجي الكبير بين هذه الأحزاب والذي يتمثل بعدم وجود تناقض بين برامجها وأهدافها السياسية المختلفة(٥٢).

وكما هو معروف فللأحزاب السياسية في بريطانيا تأثير واضح وفعال على مجمل الحياة السياسية البرلمانية، ويتضح ذلك جلياً من خلال بروز حزبين أساسيين هما حزب المحافظين وحزب العمال(٥٣)، لذلك نجد ان النظام البرلماني البريطاني يعمل في إطار هذه الثنائية ، وتتميز هذه الأحزاب بالتزامها الصارم بالاقتراع في مجلس العموم وهذا الالتزام بدوره يعطي قوة للحكومة ولرئيسها وهو من حزب الأغلبية وبالمقابل تأخذ أحزاب المعارضة(٥٤) ذات القوة من خلال التزام أعضائها بالاقتراع، ولا نعدو الحقيقة في القول إن الأحزاب السياسية هي في أساسها منظمات مكرسة للعمل السياسي(٥٥)، لذلك تم الاتفاق على أن الهدف الأساس من التنافس والصراع الحزبي هو من اجل الوصول إلى السلطة(٥٦).

وفي الوقت نفسه تمارس الأحزاب ضغطاً عاماً شاملاً في كل مراكز النفوذ في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فيما تمارس جماعات الضغط والمصالح نفوذاً أكثر تركيزاً في نطاق المواقع التي ترى بها أهمية إستراتيجية بالغة وأكثر اتصالاً بمصالحها طمعاً في تحقيق أفضل النتائج بأقل الكلف ، لذا فهي تركز جهدها على أجهزة السلطة التنفيذية ، وتحديداً الوحدات التي لها دوراً رئيسياً ومباشراً في تنفيذ السياسة العامة، أما في الميدان التشريعي فهي تركز جهدها على النواب الذين يتولون التعبير عن مصالحها ( مصالح الجماعات) واللجان المسؤولة عن السياسات(٥٧)، فضلا عن الضغط على الرأي العام والأحزاب السياسية بالقدر الضروري لكسب التأييد اللازم والداعم لوجهة نظر الجماعة(٥٨)، وإذ تعنى الأحزاب السياسية بالتعبير عن مصالحها بتركيز وعمومية من خلال طرحها للبدائل التي تقربها من مواقع السلطة ، كما تعبر جماعات الضغط والمصالح عن مطالب ومصالح محددة على درجة عالية من التخصص ، وهي بذلك تعمد في إطار علاقتها بالسياسة العامة إلى المساهمة في صنعها ، في حين تستأثر الأحزاب السياسية بوضع أسس السياسة العامة ، وتوجهها من خلال برامجها الخاصة(٥٩).

لا يمكن تحديد أو معرفة النظم الحزبية في الدول من جهة أنواعها وأسباب تعددها من دون معرفة كيفية نشأة الأحزاب ، إذ تفصح الأخيرة عن تحديد كيفية تكوينها وتنظيمها(٦٠)وبشكل عام تختلف نشأة الأحزاب السياسية تبعا لأسباب ظهورها ، فهناك منها ما يرتبط ؛ بالبرلمانات أو بالتجارب الانتخابية أو بظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية أو بأزمات التنمية أو بجماعات المقاومة(٦١).

فالأحزاب الأولى (المرتبطة بالبرلمانات) ولدت من رحم الأنظمة التمثيلية ، فمع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأساسية لمنشأ الكثير من الأحزاب السياسية في مختلف دول العالم ولاسيما في الولايات المتحدة وأوربا(٦٢) .

أما في بريطانيا فقد ظهرت كتلتان في البرلمان البريطاني في بداية القرن التاسع عشر[٦٣]، ما لبثتا أن تحولتا في بداية القرن العشرين إلى حزبين ، وهما المحافظين والأحرار[٦٤] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأحزاب البريطانية تسيطر بشكل شبه مطلق على مختلف القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية[٦٥].

فقيادات الأحزاب هي التي تختار الدوائر الانتخابية التي ستقدم فيها مرشحيها، وهي التي تختار أيضا المرشحين وتوفر لهم الدعم السياسي والمالي اللازم للفوز بالمقاعد الانتخابية، وتستغل الأحزاب بنجاح واقعاً وهو إن المرشح المستقل من الصعوبة ان يحصل على مقعد انتخابي[٦٦]، والسبب في ذلك يعود الى الأعباء المالية الباهظة التي يتطلبها الترشيح ، وكذلك إحجام المواطن البريطاني غالبا عن تأييد المرشحين المستقلين لاعتقاده بأن تأييدهم ورفعهم إلى سدة المجلس لن يكون له تأثير حاسم على مجريات الحياة السياسية في البلاد، وهكذا يشعر المرشح الحزبي الفائز بأنه مدين في حصوله على عضوية مجلس العموم إلى حزبه الذي وفر له أسباب النجاح المختلفة.وهذا الشعور لابد منه لضمان استمرار انضباط النواب الحزبيين والتفافهم حول قيادة الحزب[٦٧].

**المبحث الثالث/التأسيس والعقيدة لنشوء لحزب المحافظين .**

أ- **الجذور التاريخية لنشوء لحزب المحافظين:** تعود نشأة حزب المحافظين إلى جماعة أطلق عليها اسم (التوري ) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر [٦٨]، تلك الجماعة التي تولت ومنذ الحرب الأهلية (١٦٤٢-١٦٤٦) [٦٩] مهمة الدفاع عن الكنسية الانكليكانية[٧٠]، وفي نفس الوقت عن امتيازات الملكية[٧١]، ولم تكن جماعة التوري تكتلاً أو حزباً سياسياً وإنما كان مجرد تجمع برلماني وانتخابي ، أو بكلمة أوضح تجمع أعضاء حول شخصيات نافذة وهؤلاء الأنصار كانوا ينتقلون طبقا لمصالحهم أو للإحداث[٧٢] .

وقد دخل (التوري) في خلافات عديدة مع جماعة أخرى كانت تعرف بها (الويك)[٧٣]والذي أصبح يعرف فيما بعد ب(حزب الأحرار)، وفي الواقع إن هذه الخلافات إنما هي في جزء منها دينيه واقتصادية في جزء آخر، وفي أحوال أخرى تعود إلى التقاليد العائلية ذلك إن لكل جماعة موقفا معينا آزاء المشكلات العامة ولطالما سيطرت الخلافات الدينية على الأحزاب البريطانية[٧٤] .

وقد مر ( التوري ) بتطورات عديدة إلى أن أصبح بعدها يعرف بحزب المحافظين ( conservative party) [٧٥]،ففي الاجتماع الذي عقد لندن بتاريخ الثاني من كانون الأول عام ١٨٦٧ تقرر إنشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية سمي بـ(الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية) [٧٦]،اذ تكرس تأسيسه رسميا كحزب سياسي وذلك في العام ذاته[٧٧] ، وفي نهاية القرن التاسع عشر تم للحزب جهازه النهائي وأصبح له تنظيم جماهيري بشكل جهاز انتخابي قوي يؤمن له حصد أصوات الناخبين ، فتحول الحزب بذلك إلى جهاز للوصول إلى السلطة ، لان الحزب الفائز في الانتخابات سيتولى مهمة تكوين الحكومة[٧٨].

وعموماً فالتنظيم الحزبي في بريطانيا ككل يخضع لإدارة الحزب التي تُؤمنْ الاتصال بالجهاز الحكومي ، والإدارة هي في يد الزعيم الذي يتصرف بكتلته البرلمانية التي تأمن إخضاع تصرفاتها لرقابة ( الوبس whips) ، وأصبحت السلطة في الحزب بين أيدي زعيمه والكتلة البرلمانية أي إن الزعيم والكتلة هما اللذان يمارسان أيضا السلطة حسب الصيغة الحكومية للحزب، فيصبح زعيم الحزب الفائز رئيسا للوزراء ، وشخصيات الحزب أعضاء في الحكومة ، والكتلة البرلمانية تساند الحكومة في البرلمان، وتزعم المحافظون

حركة الإصلاح في بريطانيا . ويعتبر بنيامين دزرائيلي(Disraeli) [٧٩]والسير روبرت بيـل ( Sir Robert Peel) [٨٠]من أبرز زعماء المحافظين في القرن التاسع عشر[٨١] .

وتوجد عقيدتان رئيسيتان للحزب وهما حماية الملكية وإبقاء الإمبراطورية البريطانية تحت التـاج ، ويؤمن هذا الحزب بان النظام الاجتماعي يستند إلى الملكية الخاصة وسيطرة وسائل الإنتـاج ، أمـا العقيـدة الثانية فانه لا يؤمن بالمساواة الاقتصادية ، ويساندون الكنيسة القائمة والتاج ومجلس اللوردات[٨٢]، ولهذا فانه يتلقى المساعدات من طبقة الأغنياء والكنيسة[٨٣] .

**ب . التركيبة التنظيمية للحزب:** مما لا شك فيه بأن التنظيم وفي أي حزب من الأحزاب السياسية يعبر عادة عن حالة الضبط التي تسود تشكيلات الحزب المختلفة من أشخاص وهيئات[٨٤].

ويعد عنصر التنظيم من العناصر الأكثر فاعلية والتي يتوقف عليها نجاح الحزب وقياداتها فـي حياتـه السياسية وخاصة البرلمانية[٨٥].

يعد تنظيم حزب المحافظين على درجة عالية من القوة والتعقيد ، وتعود قوة تنظيم هذا الحـزب إلـى السنوات الأولى من تأسيسه[٨٦]، وانه لمن الصعب فهم واقع هيئة الناخبين المحافظين ، والحقيقة انه إذا كانت هيئة الناخبين هذه ريفية على الأرجح ، وإذا كانت الطبقات المتوسطة تصوت عادة للمحافظين فانه من المُسَلّمْ به إن الأمور اقل وضوحاً فيما يخص الطبقات المتوسطة وبخاصة في أوساط المدن وان حزب المحـافظين يستطيع أن يتناول البرجوازية الصغيرة[٨٧].

اما بالنسبة إلى انتخاب زعيم الحزب فيتم عن طريق اجتماع يسمى بـ(اجتماع الحـزب Party Meeting ) الذي يتكون من جميع أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات الذين يتلقون تعاليمهم من لجنـة المراقبة (Whips) المحافظين وجميع من تمت الموافقة رسمياً على انه قد تلقى التأييد للترشيح في الانتخابات البرلمانية في المستقبل ، وجميع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني ، وعندما يكون حزب المحافظين في الحكم يقوم (اجتماع الحزب) بتعيين الشخص الذي يختاره الملك رئيساً للوزارة زعيماً للحزب ، وعندما يكون الحزب في المعارضة يختار (اعضائه) يرشح زعيماً منهم لرئاسة مجلس العموم البريطاني[٨٨].

ويشتمل حزب المحافظين على تنظيم قوى التركيب فهو يمثل عدداً من الأجهـزة المحليـة والإقليميـة والوطنية : كالمجلس المركزي واللجنة التنفيذية بالنسبة للأجهزة الوطنية والمؤتمر السنوي للحـزب. ولكـن أهمية هذه الأجهزة محدودة جدا في الواقع على الصعيد السياسي في بريطانيا ومجمل بناء الحزب تابع الـى حد كبير للمجموعة البرلمانية التي هي أداته[٨٩].

ويملك حزب المحافظين ثلاثة أصناف من المنظمات هي :

**١. الاتحـاد الـوطني للمنظمـات المحافظـة الاتحاديـة:( National Federation of Federal organizations maintain)**

وهو اتحاد فدرالي على مستوى الدوائر الانتخابية مهمته الاتصال المباشر بالجمهور ، وقد تأسس هذا الاتحاد في عام ١٨٦٧ ثم أعيد تنظيمه في عام ١٨٨٤ ثم في عام ١٨٨٦ [٩٠]، وقد يكون أهم تعليق ذكر في نشأة الاتحاد القومي ما قاله احد مؤسسيه في عام ١٨٧٣ هـ . س . رئيس احد أعضاء البرلمـان ورئـيس المجلس" **انشيء الاتحاد ليكون اليد العاملة للحزب اكثر من أن يسلب أعمال زعامته** "[٩١].

تولى الاتحاد الوطني ومنذ نشأته القيام بخلق جمعيات محافظة تشكل الخلية الأساسية للحزب وبواسـطة هذه الجمعيات يجري تطويع المنتسبين اللذين يصبحون أعضاء في الحزب مـن اجـل جمـع الاشـتراكات

الحزبية[٩٢]، ويخضع إلحاق أي جمعية حديثة التأليف الى الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي للاتحاد الوطني ، ولكن عندما يكتمل هذا الشرط فأنه يصبح بمقدور الجمعية المحلية الاستقلال بتمرسها دون التعلق بالتوجيهات الخارجية والحقيقة إن مهمتها الأساسية تصبح تهيئة المعركة الانتخابية أي القيام بالدعاية في الدائرة الانتخابية وجمع الأموال لدعم المرشح المحافظ والبنية الداخلية للجمعيات هي محط اهتمام بفعاليتها ، وتتألف النواة المركزية للحزب من : رئيس واحد ، ثلاث نواب للرئيس ، أمين الصندوق ومجموعة من الموظفين الدائمين[٩٣]، ويحيط به مجلس تنفيذي يتألف من ممثلي الكتل والقطاعات والنشاطات التي يهتم بها الحزب المحافظ ، كما يوجد فيه ممثلي الأحياء او مكاتب التصويت كما نجد أيضاً ممثلي عن الشبيبة ورؤساء اللجان المتخصصة ، وكل هذه الفقرات تظهر سبل التغلغل الذي يرمي الحزب المحافظ سلوكها للوصول إلى الرأي العام والإحاطة به[٩٤].

وتشكل ديناميكية الجمعيات عامل متوازن وهام في حياة احزب المحافظين الداخلية، وهي دائماً ما تكون على اتصال وثيق مع كافة طبقات المجتمع البريطاني من خلال عرض سياستهم وبرامجهم على مؤيديهم ، فالجمعيات تشكل شبكة تمتد فروعها في البلاد بأسرها ، وهي قوة لا بديل لها بالنسبة لحزب كان له الفضل في تفهم ضرورة تنمية حركة شعبية تغلغلت في الأمة بصلابة [٩٥] .

وللاتحاد الوطني أيضاً لجنة مركزية مكونة من( ١٥ ) عضوا وتجتمع هذه اللجنة كل شهرين ويتفرع عنها لجنة الأغراض المتعددة والمكونة من( ٥٦ ) عضوا ، وتجتمع بصفة مستديمة وغير دورية وتقوم باتخاذ معظم القرارات التنفيذية ومن مهامها أيضاً إعداد جدول أعمال الاجتماع السنوي للجنة المركزية والاتحاد الوطني والى جانب هذا التنظيم توجد العديد من اللجان الاستثمارية التي تساعد على اتخاذ القرارات وهي متخصصة في أعمالها[٩٦].

**٢. الفروع الإقليمية (Regional branches):** اوجد نمو النشاطات المحلية منذ نهاية القرن الماضي خلق اتصالات إقليمية فبريطانيا تنقسم اليوم إلى اثنتي عشر اتحاداً إقليمياً لكل منهما مجلس يمثل الدوائر ولجنة تنفيذية ولجان متخصصة ، وهناك موظف للحزب يعمل وقتاً كاملا ملحق بكل تنظيم إقليمي من قبل الإدارة المركزية للحزب[٩٧]، وتعمل الفروع الإقليمية للحزب في تناسق مع الدائرة المركزية ومع عضو البرلمان من اجل المنطقة التي يرجع إليها الفرد في الحزب ، وتنقسم العلاقة بين هذه الفروع الإقليمية والدائرة المركزية بأنها علاقة قوية ومنظمة[٩٨].

إن الهدف الرئيس للتنظيم المحلي هو تحسين إنتاج العمل في الدوائر أما بمعالجة القضايا المشتركة لدوائر المنطقة أو بدعم الجمعيات المحلية التي تعاني صعوبات ، أما عمل الحزب على الصعيد الإقليمي فلا يقتصر على مهام الجمعيات ، لان الاتحادات الإقليمية لها سلطة إصدار القرارات كما وان لها حق مستقل في تمثيل مستقل في قلب اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني[٩٩].

**٣. الفروع المركزية (Central branche):** يتألف الاتحاد الوطني من ثلاثة أجهزة أساسية هي :

أ – المؤتمر السنوي .

ب – المجلس المركزي .

جـ – اللجنة التنفيذية[١٠٠].

**(أ) المؤتمر السنوي (Annual Conference):** ينظم الاتحاد الوطني للمحافظين مؤتمراً سنوياً يتكون من :

١. جميع أعضاء المجلس المركزي .

٢. ممثلي جمعيات الدوائر الانتخابية المنتمية الى الحزب[١٠١].

تتشابه الأحزاب البريطانية فيما يتعلق بالمستوى القومي لها،على أن هناك بعض الفروق فيما بينها[١٠٢].

يعقد حزب المحافظين هذا المؤتمر سنوياً ، ويأخذ المؤتمر صورة احتفالية ، على عكس مؤتمر العمال الذي يأخذ طابعاً حقيقياً للمؤتمرات الحزبية ، ويتألف المؤتمر من ممثلي المنظمات المحلية ، ويهدف المؤتمر العام للحزب إلى رسم المبادئ العامة للسياسة وانتخاب بعض اللجان والمسئولين ، ومنح الفرص لزعماء البرلمان من المحافظين لكي يلقوا الخطب لمناقشتهم ولتأكيد الولاء للحزب، ورفع الروح المعنوية لهم، ومما تجدر الاشارة اليه أن رئيس الحزب لا ينتخب من قبل المؤتمر بل من قبل نوابه بالبرلمان[١٠٣].

ويُقسم عدد الأعضاء المنتمين إلى هذا المؤتمر الى ٣٦٠٠ عضو تابعين للمجلس المركزي ثم خمسة ممثلين لكل من الدوائر مما يجعل عدد هؤلاء المشتركين نظريا تقريبا ٦٠٠٠ شخص ، وحتى وان كان جميع المندوبين لا يشتركون فعليا في أعمال المؤتمر فان هذا المؤتمر لا يستطيع أن يلعب بسهولة دور العضو الموجه في الاتحاد وهي المهمة المخولة رسميا للمجلس المركزي ، فالمؤتمر مخصص أساساً لمناقشة القرارات المقدمة من المندوبين والتصويت عليها . ويصوت المندوبون بأسمائهم الشخصية دون ان يكونوا ملتزمين بتعليمات صادرة عن جمعياتهم وهذه حجة غالبا ما يقدمها المحافظون للدلالة على الطابع الديمقراطي لحزبهم[١٠٤].

وينعقد المؤتمر سنوياً بحضور ممثلين عن كل دائرة من الدوائر الانتخابية إذ ترسل كل منها سبعة أعضاء إلى المؤتمر بغض النظر عن حجمها ولممثلي الحزب حرية التصرف في المؤتمر[١٠٥]، ويحضر المؤتمر أعضاء الحزب البرلماني والمرشحين الرسميين للانتخابات ومديرو الحملات الانتخابية وبعض أعضاء المكتب المركزي ، ومن حق الـ(٦٠٠٠) عضو الحضور الى المؤتمر ،إلا إن عدد الحاضرين لا يزيد عادةً على (٤٥٠) عضواً [١٠٦].

ويوجه المحافظون النظر الى إن جمعيات الدوائر تمثل على قدم المساواة مهما كان عدد المنتمين إليها مما يجنبه سيئات البنية الاتحادية التي ترجح كفة النقابات في قلب حزب العمال ولكن ليس لهذه الاعتبارات أية فائدة ما لم يلعب المؤتمر السنوي دوراً فعالاً والحكم بهذا الشأن صعب جداً ، لان المظاهر إنما تقود إلى رأي سلبي فزعيم الحزب لا يشترك عادةً في أعمال المؤتمر، وإنما يلقي كلمة يستعرض فيها سياسة الحزب في اجتماع كبير يلي انعقاده ، والمقررات المتخذة تكتفي بان تبلغ إليه مما يؤل إلى إنها لا تربط بصورة قادة الحزب وتدور المناقشات غالباً في جو من الارتياح[١٠٧].

واجمالاً يمكن القول أن المؤتمر السنوي لحزب المحافظين قليلاً ما يؤثر على التوجيه السياسي للحزب وأما دوره فليس بغير ذي شأن لحد كبير ، لان مناقشات المقررات قد تظهر انتقادات ضد أعمال الحكومة ، ان كان الحزب حاكما، أو ضد إدارة الحزب[١٠٨]، ويحدث دورياً ان تهز ريح ضاربة أركان القاعدة، وقد تجلى ذلك في ( مؤتمر بلاكبول) في تشرين الأول ١٩٦٣ عندما تظاهر المندوبون لمصلحة بعض القادة الذين كانوا يجهدون لخلافة ماكميلان[١٠٩].

وعلى الرغم من الحضور الكبير لأعضاء الحزب فان المؤتمر حاول انجاز اكبر قدر من العمل ، ففي اجتماع يدوم يومين يستلم المؤتمر ويناقش تقارير المجلس المركزي واللجنة التنفيذية للاتحاد القومي ، ثم يناقش مشروعات القرارات في الشؤون الحزبية والشؤون العامة المختلفة[١١٠].

كما ويناقش المؤتمر السنوي عادة تقارير المكتب المركزي واللجنة التنفيذية للاتحاد القومي وغير ذلك من مسائل تنظيمية خاصة بالحزب فضلاً عن مناقشة المسائل العامة سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية ، واتخاذ القرارات بشأنها وترفع إلى زعيم الحزب الذي ليس عليه أي التزام لقبولها والعمل على تنفيذها ، وبعمل المؤتمر على إظهار ولاء لأعضاء الحزب وإظهار الاتجاهات العامة للسياسة التي تنتهجها[١١١]، ويمكن القول إن مهمة المؤتمر السنوي لحزب المحافظين هي استشارية بحتة وليس لتوجهاته صفة الالتزام، إذ تنص لوائح الحزب على إن زعيم الحزب هو الشخص الوحيد الذي يستطيع اتخاذ القرارات الملزمة والمهمة في الوقت ذاته[١١٢].

**ج- المجلس المركزي او المكتب المركزي:(The Central Council and the Central Bureau)**

انشئ هذا المجلس في عام ١٨٧٠ ليكون بمثابة سكرتارية الحزب وقائده ، وليلعب دوراً في توجيه وإدارة الحزب[١١٣]. من المهم التطرق إلى المستوى التالي للمؤتمر القومي مباشرة ، وهذا المستوى هو المكتب المركزي للمحافظين واللجنة القومية للحزب .

وفيما يتعلق بالمكتب المركزي، يقوم هذا المكتب ومقره لندن بالعمل كحلقة الاتصال بين التنظيم الحزبي داخل البرلمان وخارجه، ويشرف عليه رئيس التنظيم بالحزب الذي يعينه زعيم الحزب من بين أعضاء البرلمان[١١٤].

ويدير هذا المكتب أيضاً مدير عام ومدير للإعلام وعدد آخر من الموظفين ، ويقوم المكتب المركزي بالمعاونة في إقامة منظمات محلية جديدة في الأماكن ذات الحاجة، كما يعاون المنظمات المحلية في التغلب على بعض المصاعب التي تواجهها ، ويُعد المقترحات والأوامر للجان الحزب المحلية وموظفيها ، ويوزع المنشورات ويجمع الاشتراكات ويعقد المؤتمرات ، ويشرف على الجهاز الإداري للحزب ،كما يتولى المكتب إعداد قوائم مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية ، وذلك بعد أخذ رأي الدوائر الحزبية المحلية[١١٥] .

إن المجلس المركزي هو الذي ينتخب رئيس ونواب رئيس الاتحاد الوطني ويعيد النظر من وقت إلى آخر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينظر في تقرير اللجنة التنفيذية ويستطيع المجلس أن يبحث في مقررات تعود إلى القضايا الداخلية للحزب أو مسلك سياسته وليس المجلس المركزي سوى صورة مصغرة عن المؤتمر السنوي للاتحاد القومي للمحافظين غير انه يتيح الفرصة لممثلي جمعيات الدوائر الانتخابية أن يناقش ارائهم ويستمع الى توجهاتهم ويكون ذلك كل ستة أشهر وعندما يكون المحافظون في الحكم يوجه المجلس توصياتهم للحكومة باتخاذ منهج خاص بسياستهم أما إذا كانوا في المعارضة فانه يقوم عادة بتوجيه سياسة الحزب[١١٦]، والواقع إن دور المجلس المركزي ثانوي لأنه يتكون من عدد كبير من الاعضاء ولا يتم عقده وبجميع أعضائه ألا مرة في كل سنة[١١٧].

د- اللجنة التنفيذية **(Executive Committee)** : تعد هذه الجنة من الناحية النظرية ليست سوى الجهاز الدائم للمجلس المركزي ، وتتألف من زعيم الحزب وعدد من الأعضاء ومن مندوبي الاتحادات الإقليمية الذين يبلغ عددهم أربعة مندوبين لكل إقليم ، وعدد هؤلاء المندوبين يختلف حسب الدوائر المشمولة في كل اتحاد ، وهي تجتمع عادة مرة في كل شهر [١١٨].

وتتركز مهام اللجنة التنفيذية الرسمية حول قبول الأعضاء في الجمعيات المحلية التابعة إلى حزب المحافظين أو عدم قبولهم[١١٩]، كما تقوم ايضاً بانتخاب أعضاء اللجان الاستشارية الوطنية التي تعالج مشاكل القضايا النيابية ، وكذلك تلك القضايا التي تتعلق بالإدارة المحلية ، واهم عمل تقوم به هذه اللجنة هو إيداع

تقارير نشاطات الحزب في المجلس المركزي ، وأخذت اللجنة التنفيذية منذ عام ١٩٣٣ تولي قسماً كبيراً من مهامها إلى اللجان الفرعية[١٢٠] .

وتوجد إلى جانب اللجنة التنفيذية مجموعة كبيرة من اللجان الاستشارية القومية والتي تعمل على تقديم النصح والمشورة إلى اللجنة التنفيذية ، ومن هذه اللجان : (اللجنة الاستشارية القومية للتربية الأساسية) ، و(اللجنة الاستشارية القومية للشبان المحافظين) ، و(اللجنة الاستشارية القومية لاتحاد نقابات العمال) ، و(اللجنة الاستشارية القومية لاتحاد للدعاية والخطابة) ، و(اللجنة الاستشارية المركزية لجمعية المدرسين المحافظين) [١٢١]، ولكل من هذه اللجان الحق في ان تضع القواعد الخاصة بتشكيلها وإدارتها بشرط أن تصادق اللجنة التنفيذية على هذه القواعد ، وتتألف عضوية هذه اللجان التي يبلغ عدد أعضائها بحدود (٥٠٩) عضواً تقريباً من مندوبين يعينون على أساس المناطق الموجودة، ويتضمن التقرير السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد القومي عرضاً للأعمال التي قامت ها اللجان الاستشارية[١٢٢].

وتتألف لجنة الحزب البرلمانية من جميع أعضاء الحزب الذين هم في البرلمان بصورة واقعية مع شخصية منتخبة تكون زعيمةً لهذا الحزب ، ويطلق عليه احياناً اسم (لجنة ١٩٢٢)، وهي منظمة ذات استقلال ذاتي تعد بمثابة السلطة الحقيقية لحزب المحافظين ، وقد اتخذ الحزب قراراً في عام ١٩٦٥ ينظم فيه مسألة اختيار زعيم الحزب، ويتطلب هذا القرار فوز المرشح الفائز بأغلبية مطلقة على أن تكون الأصوات التي حصل عليها بمقدار (١٥%) من عدد أصوات المرشح الذي يليه ، أما إذا فشل في الحصول على هذه النسبة ، فيعاد التصويت ويكتفي في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة مع سماح لمرشحين آخرين بالتقدم في مسألة الانتخابات ، وإذا فشل الحزب في الاتفاق على مرشح في هذه الحالة فان الاقتراع يجري للمرة الثالثة على أن يرتب الناخبون المرشحين ترتيباً تنازلياً حسب تفضيلهم إياهم[١٢٣].

تلك هي أهم المنظمات التي يتكون منها حزب المحافظين فيما يكون في الحكم أما بالنسبة إلى تنظيم الحزب حينما يكون في المعارضة في انه يتلخص في ان الزعيم او الرئيس يختار بنفسه مستشاريه الدائمين من بين أتباعه ويطلق عليهم (اللجنة الاستشارية) أو (وزارة الظل) ويساعد اللجنة الاستشارية ( الوزارة الصورية ) لجنة أخرى اوسع اختصاصاً لإسداء النصح لزعيم الحزب وتتكون هذه اللجنة من رؤساء مختلف اللجان الرئيسة التي تضم رؤساء الحزب في البرلمان وهناك ما يقرب العشرين من هذه اللجان تختص كل واحد بناحية رئيسية بنشاط الحكومة مثل (لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والمالية والتعليم) ، وعندما يكون الحزب في المعارضة ، يحتل رؤساء اللجان المقاعد الأمامية . وليس للجان أعضاء معينون فكل أعضاء الحزب المعارضين البرلمانيون لهم أن يحضروا اجتماع اللجان ولو انه في الواقع تنشأ جماعات معينة من الأعضاء يشاركون في الاهتمام بأعمال لجنة من اللجان تواظب على الحضور بصفة دائمة ، وسواء أكان المحافظون في الحكم ام في صفوف المعارضة فان الزعيم يظل دائماً على بينة من الآراء المختلفة التي يبديها أعضاء حزبه في الصفوف الخلفية وذلك عن طريق واحدة من أهم اللجان التي يبني عليها نظام حزب المحافظين إلا وهي لجنة أعضاء المحافظين الخاصة ولجنة ١٩٢٢ التي اشرنا إليها مسبقاً [١٢٤].

**المطلب الثاني: إدارة حزب المحافظين:** تهيمن على إدارة حزب المحافظين وظيفة وشخصية زعيم الحزب لتسمية اللجنة البرلمانية، ويكون زعيم الحزب عادة رئيساً للوزراء في حالة فوز الحزب بالانتخابات، أو رئيساً لحكومة الظل في حالة ما إذا كان الحزب في جانب المعارضة[١٢٥]، ويقوم اجتماع الحزب وهو يضم جميع أعضاء مجلس العموم واللوردات من المحافظين وجميع من تمت الموافقة على ترشيحهم في الانتخابات

المقبلة،وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي للمحافظين باختيار زعيم الحزب ، غير ان ذلك الاختيار يكون عادةً اختياراً اسمياً فقط ، اذ جرت العادة على ان يقوم اجتماع الحزب بتعيين الشخص الذي اختاره الملك زعيماً للحزب[١٢٦]، وفي بريطانيا يعد زعيم أي حزب سياسي كبير مرشحاً لرئاسة الوزراء ، ومن اجل ذلك فهو يتمتع بنفوذ واسع وسلطة كبيرة[١٢٧].

وقد بقي اختيار رئيس حزب المحافظين والى أمد قريب من اشد العمليات تعقيداً في الحياة السياسية البريطانية ، حيث يكون انتخابه من قبل جهاز مؤلف من الكتلتين البرلمانيتين ( أي كتلة المحافظين في كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات ) والمرشحين المختارين للانتخابات التشريعية ، ومن أعضاء (اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني) [١٢٨]، ويجب على زعيم حزب المحافظين ان يبقي على ثقة أعضاء حزبه خوفاً من إقالته من منصبه[١٢٩].

أما بالنسبة للمهام التي يضطلع بها رئيس الحزب فتتركز على ما يلي :

اولاً : يكون رئيس الحزب وحده مسؤلاً عن وضع سياسة الحزب .وهو بهذا يكون الأساس الرئيس للحزب ومفسرها كما ادعت لجنة مكسويل فايف( Committee Maxwell Fyfe ) [١٣٠].

ثانياً : يحق له ان يستشير من يشاء ، ويجوز له يعفي من يشاء من أعضاء الحزب

ثالثاً : له الحق في اختيار أعضاء مجلس الوزراء الآخرين الذين ليس لديهم مقعد في مجلس الوزراء ، بصفته رئيساً للوزراء[١٣١].

رابعاً : له الحق في اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسات ، وهذه السلطات تتعدى سلطات رئيس حزب العمال، ويمكن لأعضاء الحزب البريطاني الضغط على رئيسهم عن طريق القرارات التي يتخذونها في اجتماعهم الأسبوعي ، في كل يوم خميس في شكل لجنة (١٩٢٢) .

خامساً : للزعيم في الواقع السلطة الكاملة لتعيين أو إقالة :

أ- أهم موظفي أمانة سر الكتلة البرلمانية .

ب- القادة الأساسيين في إدارة الحزب الدائرة المركزية (General Office)،بمن في ذلك رئيس تنظيم الحزب التي تضم ما يقارب المائتي عضو .

سادساً : إشرافه على عمل اللجان الاستشارية في داخل الحزب[١٣٢].

ومقابل هذه الاختصاصات التي يتمتع بها زعيم الحزب فانه يجد نفسه مسؤولاً على المحافظة على ثقة أعضاء الحزب لأي سبب كان ، وإذا فقد هذه الثقة فانه مضطر إلى الاستقالة ، وان حدوث هذا الأمر هو نادر الوقوع داخل حزب المحافظين[١٣٣].

إن المتتبع للتطورات السياسية والحزبية على صعيد بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٧٤، يجد أن النظام الحزبي فيها أخذ ينمو باتجاه نظام الحزبيين وعلى الرغم من تعدد الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية والتي كان يبلغ عددها اثني عشر حزبا، قبل اندماج حزبي الأحرار والاشتراكي الديمقراطي تحت اسم (حزب الأحرار الديمقراطيين) ، فعلى مدى هذه الفترة تولى حزب المحافظين الحكم لسبعة مرات أما حزب العمال فقد تولى هذا المنصب ستة مرات كان أخرها عام ١٩٧٤ ، وإذا اخذنا في الاعتبار الانتخابات الأخيرة يكون حزب المحافظين قد تولى الحكم ثماني مرات، منها أربعة مرات متوالية، وجدير بالملاحظة أنه على الرغم من انحسار دائرة التنافس الانتخابي في إطار الحزبيين الرئيسين، إلا أن استمرار الأحزاب الأخرى الصغيرة يتيح الفرصة أمام الآراء المتباينة والاتجاهات السياسية والمتعددة ، سواء كانت انفصالية أو

قومية للتعبير عن آرائها ولاشك أن هذا التعدد والتنوع الحزبي يعد مظهر أساس من مظـــاهر الديمقراطيـــة البريطانية[١٣٤].

**هوامش ومصادر البحث**

---

[١]المملكة المتحدة (UK): أو ما يطلق عليها بريطانيا العظمى وذلك عندما اتحدت معها اسكتلندا عام ١٧٠٧ ، او ما تسمى اليوم بالمملكة المتحدة بعد اتحاد ايرلندا معها سنة ١٨٠١ تقع على الساحل الشمالي الغربي من القارة الأوروبية ، تتكون من أربعة دول هي انكلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية وهي الجزء الوحيد من المملكة المتحدة التي تشترك في الحدود البرية مع دولة أخرى، فضلاً عن العديد من الجزر الصغيرة مثل جزيرة جرسي وجزيرة غرليسي وجزيرة وايت وجزيرة لندي ، ويحيط بالمملكة المتحدة المحيط الأطلسي، مع بحر الشمال من الشرق والقنال الإنكليزي من الجنوب، يقع البحر الأيرلندي بين بريطانيا العظمى وأيرلندا. تبلغ مساحتها بحدود ( ٢٤٣٦١٠ ) كيلومتر مربع أي ما يقارب( ٩٤٠٦٠ ) ميل مربع ، وعلى الرغم من قلة مواردها الطبيعية ألا إنها تعد من اكبر الدول الاقتصادية والسياســـية في العالم فهي عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي التابع إلى الأمم المتحدة ومنذ دورته الأولى التـــي عقدت عام ١٩٤٦ ، فضلاً عن ذلك فهي عضو في الاتحاد الأوروبي (EU) ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، منذ ١٩٧٣؛ وهي أيضاً عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعـــاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) . لمزيد من التفاصيل ينظر :

The Encyclopedia Americana , U.S.A ., Vol.13, 1978, P.224.

وكذلك ينظر الملحق رقم (١) الذي يوضح الخارطة الجغرافية للمملكة المتحدة .

[٢] احمد الشرقاوي ونهاد عمار ، الموسوعة التاريخية الشاملة – موسوعة دول العالم الحـــديث – تـــاريخ أوربا، مطبعة مركز الراية للنشر والإعلام ،القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١٤٦ .

[٣] وليم الفاتح : ولد في عام ١٠٢٨م وهو ابن روبرت (Robert) الملقب بالشيطان، اجتاح انكلترا في عـــام (١٠٦٦م)، وانتصر في معركة هيستنك (Hastings)،فسمي بذلك الاسم . ينظر:

The Encyclopedia Americana , U.S.A. , Vol.28, 1980 , P.775.

[٤]حسن نافعة ، معجم النظم السياسية والليبرالية في اوربا الغربية وامريكا الشمالية ، ط٢، مطبعة دار الجيل، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٥ .

[5]€€ Zoë Scott and Claire Mcloughlin , Political Systems , governance and social development resource center , London , 2013, P.5.

[6]Benedict Anderson. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, London: Verso, 1983, p. 6.

[٧]عبد المعطي محمد عساف ، مقدمة إلى علم السياسة، دار مجدلاوي للطباعـــة والنشـــر ،عمـــان، ١٩٨٧، ص١٧٣ .

[8] Tim Hames and Mark Leonard , Modernising the monarchy , published Elizabeth House , London , 1998 , P.9.

[٩]حافظ علوان حمادي الدليمي ، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكيـــة، دار وائـــل للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠٠١، ص ١١٣ .

[10]Michael Billig. Talking of the Royal Family, London: Routledge, 1998 , P. xii.

(11)Cf. David Cannadine. Die Erfindung der Britischen Monarchie 1820-1994, Berlin: Verlag Klaus Wagenbach, 1994, p. 24

(12) Geame C. Moodie , The government of Great Britain , London , 1974 , P.40.

(١٣) الثورة الصناعية ( Industrial Revolution):هي سلسلة متلاحقة من التغيرات التقنية الوثيقة الارتباط التي حصلت في أوربا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد بدأت الثورة الصناعية أول الأمر في انكلترا ومنها انتشرت انتشارا متباينا إلى دول القارة الأوربية والى بعض مناطق ما وراء البحار ، وحولت وسائل الإنتاج الصناعي من الآلات البسيطة إلى المكائن ، وأدت إلى انفصال الاقتصاد الزراعي والحرفي ، والانتقال إلى اقتصاد تسيطر فيه الصناعة والتصنيع الآلي .لمزيد من التفاصيل ينظر: علي جبر حسن ، الحركة الجارتية في بريطانيا ١٨٣٨-١٨٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦ ، ص١.

(١٤) الاقتصاد الحر : او اقتصاد السوق الحر أو اقتصاد المشروع الحر هو نظام اقتصادي لا يعترف بتدخل الدولة في الاقتصاد حيث يمتلك الأفراد جميع الموارد الاقتصادية ، ويقومون باتخاذ القرارات التي تخص تلك الموارد ويتم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في سوق حر توجهها اسعار حرة بقبول طوعي متبادل للبائعين والمشترين ، ارتبط مفهوم السوق الحر بفلسفة "**دعه يعمل**" التي تطالب بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد . لمزيد من التفاصيل ينظر : مغاورى شلبي علي ، سياسات حماية المنافسة و منع للاحتكار في ظل الاقتصاد الحر، أهم التجارب الدولية مع دراسة خاصة للحالة المصرية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة عين شمس، كلية الآداب ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٣.وكذلك ينظر : حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩، ص٥٧٢.

(١٥) ادم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) : فيلسوف وكاتب اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي،درس الفلسفة الاجتماعية في جامعة كلاسكو، وفي كلية باليول في جامعة أكسفورد، وبعد تخرجه أصبح محاضراً في جامعة ادنبرة ، يعد كتابه (ثروة الأمم) الذي نشر عام ١٧٧٦ من انجح الكتب الاقتصادية في مجال الاقتصاد الحر على الإطلاق ، ويعد رائداً من رواد الليبرالية الاقتصادية (Liberalism Economic) تلك النظرية الاقتصادية-السياسية القائلة بحرية التجارة وبأن النمو والرخاء الاقتصادي يتحققان بإتاحة حرية كاملة لكل أفراد المجتمع في تعاملاتهم الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو نظام السوق الحر.ولازالت هذه النظرية قائمة إلى الان في الفكر الاقتصادي المعاصر . لمزيد من التفاصيل ينظر:راشد البراوي ، النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعلمية، مطبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص٥٦ .وكذلك ينظر:

D .D .Raphael and A . L. Macfie , ADAM SMITH The Theory of Moral Sentiments , THE GLASGOW EDITION , 1983 , P.P. 1-5.

(١٦) نعمان الخطيب،الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، مطبعة دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٨٢.

(١٧) اسكندر جرجيس غطاس،أسس التنظيم في الدول الاشتراكية، مطبعة الأمالي، القاهرة، ١٩٧٢ ، ص٥٣ .

(١٨) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩،مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٨٢، ص١٣٦ .

(19)Mourice Duverger ,Institutions Politiques et Droit Constitutionnel , Edition Thems, Paris , 1980 , P.266.

[20]Peter Hennessy, 'From Blair to Brown: The Condition of British Government , The Political Quarterly, Vol. 78, Issue 3 , 2007 , p.346.

(٥) اليزابيث الثانية : ولدت الأميرة إليزابيث ألكسندرا ماري وهذا هو اسمه الحقيقي في ٢١ نيسان عام ١٩٢٦، في لندن بإنكلترا وهي الابنة الثانية للملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى ، وفي عام ١٩٤٧ تزوجت من الامير فيليب ، تسلمت مهامها الرسمية كملكة للمملكة المتحدة ورئيسة لدول الكومنولث في السادس عشر من شباط عام ١٩٥٢ ولازالت إلى اليوم في منصبها . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Victoria Parker , Queen Elizabeth II , British Library , London , 2012, P.4-15.

[21] Rita Gerlach , The British media and the monarchy Elizabeth the Dutiful or Elizabeth the Last? The press perception of Queen Elizabeth II in the UK , 1997-2007 , Master thesis in the MBS Course 2006/2008 Humboldt Universität zu Berlin , Centre for British Studies , P.2.

(٢٢) ومما تجدر الإشارة إليه إن رئيس الوزراء والوزراء المنتخبين وأعضاء البرلمان البريطاني (مجلس العموم ، مجلس اللوردات) يؤدون اليمين التي تأسست صياغتها الأولى بموجب (قانون الايمان) لعام ١٨٦٨ الذي نصَّ على اداء قسم الولاء للمملكة وورثتها وخلفائها من بعدها وقد سمح القانون باستبدال اسم السيادة لانه وضع باسم الملكة فكتوريا.ويذكر ان التقليد الاول لاداء مجلس اللوردات لليمين الدستورية كان في عام ١٤٥٥ في عهد الملك هنري الرابع في حين ادى مجلس العموم البريطاني اليمين الدستورية لاول مرة عام ١٥٦٣ في عهد الملكة اليزابيث الاولى ، ويلاحظ ان القسم لا يتضمن سوى الولاء للتاج وورثته ولخلفائه من بعده باعتبار ان التاج يمثل بريطانيا وان الولاء للتاج هو الولاء لبريطانيا. لمزيد من التفاصيل ينظر : تاريخ القسم البرلماني ، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني بتاريخ ١٤/٤/ ٢٠٠٠

http://www.parliament.uk

(٢٣) نص القسم على ما يلي (اقسم على ان اصبح مواطناً بريطانياً واعلن وفائي وموالاتي لجلالة الملكة اليزابيث الثانية وورثتها وخلفائها وفق القانون) ينظر نص المادة العاشرة من قانون الايمان لعام ١٨٦٨ ، نص القانون منشور على الموقع الالكتروني

http://www.bi.uk/tresurs/magncartu.basics.htim.

[24] Rita Gerlach , OP . Cit , P. 5 .

[25] Geame C. Moodie , OP. Cit , P. 42 .

(٢٦)عقيل محمد عبد ، النظام السياسي البريطاني –العلاقة بين الحكومة والمعارضة– دراسة في موقف الحكومة والمعارضة من التكامل البريطاني الاوربي للفترة "١٩٧٩–١٩٩٢" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥، ص ٢٤ .

(٢٧)البرلمان : مصطلح يعني بالاصل مكان للتحدث او النقاش او الجدال او التباحث، استمد من الكلمة الفرنسية (Parler) وتعني بالانكليزية (Speak) التكلم او (Parley) المناقشة او المجادلة او مكان او متجر الكلام ، ومن الكلمة اللاتينية (Parliamentum. ) ظهر المصطلح لاول مرة في ايسلنده سنة ٩٢٨ وفي ايطاليا سنة ١١٨٩، ويعد المؤرخ ماثيوباريس Matthew Paris اول من اطلق المصطلح رسميا على اجتماع المجلس الكبير الذي التئم في سانت البانز St. Albans سنة ١٢٣٩ . واستخدم

ايضاً في المحادثات الدبلوماسية التي تمت بين الاسكندر الثاني ملك اسكتلندا وايرل كرونويل سنة ١٢٤٤. كما اطلق المصطلح وفي المؤتمر الذي عقد بين لويس الحادي عشر Louis XI ملك فرنسا والبابا انوسنت الرابع سنة ١٢٤٥ . لمزيد من التفصيل ينظر : ربيع حيدر طاهر الموسوي ، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١-١٩٤٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧، ص٢.

(٢٨) حافظ علوان حمادي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(29) Pippa Norris and Joni Lovenduski , Political Recruitment : Gender, Race and Class in the British Parliament , Cambridge university Press , 1995 , P.P.3-7.

(٣٠)محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة – دراسة تحليلية مقارنة –، مطبعة دار النهضة، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٤٣١.

(٣١) ايرون الكسندر ، الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم المتحدة ، ترجمة محمد الهمشري ومحمد ابو طائلة، مطبعة الأهرامات، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٧٩ .

(32) Davies ,R.G,J,H. Denton , The English parliament in the middle Ages, London, Manchester university press,1981,p.38 .

(33) Ibid , P. 40.

وكذلك ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٦ . ص ٣٢٨.

(٣٤)

(٣٥) عصام سليمان ، الانظمة السياسية البرلمانية بين النظرية و التطبيق ، منشورات الحلبي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٩٣ .

(٣٦)انظر الفقرة اولاً من المادة الحادية والاربعون من اللائحة الداخلية لمجلس العموم البريطاني :

Standing ordars at the house of commons ordars by the housed commons to be printed 24 may 2012 .

(٣٧)تم بناء قاعة مجلس العموم في عام ١٩٣٤ ولم يتم تغيير معالم القاعة اذ بقت كما هي كونها تعد من الموروثات البريطانية لذلك فان الاعضاء الذي يصلون الى القاعة بعد اكتمال العدد المشار اليه يظلون واقفين ليستمعوا الى الاراء و المناقشات وعاده ما يتم الحضور باغلبية الاعضاء عند وجود تصويت .

(٣٨)وسيم حسام الدين الاحمد ، برلمانات العالم ، منشورات الحلبي، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣٩٠ .

(٣٩)

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٥٣.

(٤١) محمد المجدوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، مطبعة الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

(١) محمد لطفي زكريا ، النظام البرلماني – البرلمان الانجليزي نموذجاً ، رسالة دبلوم ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، دبلوم الدراسات البرلمانية ، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

(42) Alan Ware , Political parties and party systems , Oxford university press , 1996 , P.355.

(١) نعمان الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

(١) حسن سيد احمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٨٥.

(2) Harold J. Laski , Parliamentary Government in England , Longman group , London ,1938,P.76.

(٤٣) أندريه هوريو ، القانون السياسي والنظم السياسية ، ترجمة علي مقلد وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص١٧٤ .

(٤٤) محمد علي محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، ج٣، مطبعة المعرفة الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص١٧٥.

(٤٥) ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مطبعة دار مجدلاوي، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢١ .

(٤٦) التوري : كانت هذه الكلمة تطلق على قطاع الطرق والرعاع الايرلنديين ثم أصبحت كلمة بذيئة تطلق على أنصار الكنيسة والنظام الملكي .لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ryan Shorthouse and Guy Stagg, TORY MODERNISATION The future of the Conservative

(47) Harold J. Laski , Op cet ,P.77.

(٤٨)حزب الأحرار: وهو حزب إصلاحي كان يطلق عليه قديماً حزب (الويغ) اخذ هذا الحزب بالاضمحلال بعد بروز حزب العمال البريطاني منذ عام ١٩٠٦ ،ويرتكز الحزب على جذور قديمة ومتينة وهو يحضى بتأييد الكثير من البريطانيين ، في سنة ١٩٥٠ منحه أكثر من (٢,٦٠٠,٠٠٠ ) ناخب ثقتهم والحزب يحمل ايدولوجية الإصلاح الاجتماعي ومساندته ، ويسعى إلى رفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة المصروفات الوطنية وتحرير التجارة من التعريفة الكمركية وتوظيف ، رؤوس الأموال وتنظيم الزراعة وتقسيم الأراضي إلى حصص صغيرة لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٩، ص٢٧٣ ، وكذلك ينظر :

James Thompson "The Liberal Party, Liberalism and Trade Unions, 1906- 1924, Brighton: Harvester , 2011 , P.P.27-31

(٤٩)حزب العمال البريطاني : تأسس حزب العمال البريطاني عندما عقد مؤتمر نقابات العمال ( Trades Union Congress) مؤتمره السنوي المعتاد عام ١٨٩٨ في مدينة بلايموث حيث استطاع فيه جيمس كير هاردي ( James k Hardy) وهو اكبر شخصية عمالية إقناع العمال بالتوجه صوب العمل السياسي الهادف لوصول ممثليه إلى البرلمان وان خير وسيلة للحفاظ على الوحدة العمالية هو إفراز صيغة التحالف بين قواه بدلاً من الاندماج وان يحتفظ كل طرف مشارك باستقلاليته في ترشيح من يراه من اتباعه وان يضع برنامجه الانتخابي . ثم يصار إلى دراسة هذه البرامج وتوحيدها في برنامج انتخابي واحد ، واوصى المؤتمر بعقد مؤتمر أستثنائي لكي يضع مقراراته موضع التنفيذ حيث انعقد المؤتمر للفترة (٢٧–٢٨) شباط ١٩٠٠ في لندن حضر المؤتمر ممثلون عن (٦٥) نقابة عمالية و ثلاث منظمات اشتراكية وهي F.S ، S.D.F ، I.L.P على ان اهم القرارات التي اتخذت فيه هي أيجاد صيغة توافقية لنسب المشاركة في لجنة التمثيل العمالي ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية شكلت لجنة سميت ب (لجنة تمثيل العمال) (L.R.C (Represetation Committee Labour) وتم انتخاب( رامزي مكدونالد ) (Ramsay MacDonald ) سكرتيراً لها وتولت هذه اللجنة توجيه الحركة العمالية من ١٩٠٠ وحتى انتخابات كانون الثاني ١٩٠٦ حيث اصبحت بعد هذا التاريخ حزباً سياسياً يحمل اسم (حزب العمال ) (Labour Party ). لمزيد من التفاصيل ينظر:

Henry Pelling , Ashort history of the Labour Party, London group , limited , London,1970 , P.1.

(٥٠)ونستون تشرشل : ولد في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٧٤ في منطقة اكسفورد شاير، وبعد تخرجه في الكلية العسكرية في سانت هيرست، عمل مراسلاً حربياً لتغطية مختلف الحروب الصغيرة، دخل تشرشل الحياة السياسية كنائب عن حزب المحافظين في مجلس العموم ١٩٠٠، أصبح عام ١٩٠٦ وكيلاً لوزير المستعمرات في حكومة الأحرار، أصبح عضواً في مجلس الوزراء عام ١٩٠٨، شغل منصب رئيس مجلس التجارة ثم وزيراً للداخلية، خدم في عدة مناصب وزارية، وعلى الرغم من بقائه خارج الحكومة للمدة الممتدة من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٩ ألا أنَّه ظل يحتفظ بمقعده في البرلمان. تم تكليفه بتشكيل الحكومة في ١٠ مايس ١٩٤٠ استطاع خلالها قيادة بريطانيا نحو النصر المحقق. توفي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥ لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

(٥١) حافظ علوان حمادي الدليمي ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

(52)Marks G. and Wilson C.J. , The past in the Present ;A Cleavage Theory of Party Response to European to Integration , British Journal of Political Science ,Vol.49,NO.4,P.433.

(٥٣)وليام روبسن ، النظام الحكومي في بريطانيا العظمى ، ترجمة: شفيق عبد العظيم، مطبعة التوكل، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص١٤ .

(٥٤)المعارضة البرلمانية في بريطانيا معترف بها كمؤسسة من مؤسسات النظام السياسي ومنذ العام ١٩٣٧ أصبح رئيس المعارضة رئيس حكومة الظل يتقاضى تعويضات مالية من الدولة مقابل ترأسه لهذه الحكومة مما يدل على أهمية المهمة الرسمية التي يضطلع بها ، لمزيد من التفاصيل ينظر: عصام سليمان ، الأنظمة السياسية البرلمانية بين النظرية و التطبيق ، منشورات الحلبي، بيروت ، ٢٠١٠ . ، ص١٠٧ ؛ وكذلك ينظر: محمد عبد جري ، واجبات عضو البرلمان وحقوقه – دراسة مقارنة– بريطانيا –أمريكا–مصر – العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨٩ .

(٥٥)صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٤. وكذلك ينظر : نصر محمد علي الحسيني ، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ( دراسة حالة العراق ٢٠٠٣ ) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص٢ .

(56)Robert K. Carr , Marver , H. Bernstien , Donald H. Mrrision , American Democracy in theory and practice , Holt , Rienehart , and Winston , U.S.A, 1961 , p197 .

(٥٧) خيرية عبد القوي ، دراسة السياسة العامة ، مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ،١٩٨٩ ، ص ١١ .

(٥٨)أماني قنديل ، مكانة جماعات المصالح في النظم الرأسمالية ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦٠ ، كانون الأول ١٩٨٩ ، ص ٩٠ .

(59) M. Margret Conway and Frank B. Feigert , political analysis : an introduction , Ally &Bacon .INC., 2nd ، U.S.A , 1978 , p. 217

(٦٠) شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، ، مطبعة دار السلام ، ط ١، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص٧ .

(61) M. Margret Conway and Frank B. Feigert , Op ,Cit ,P.219.

(٦٢) شمران حمادي ،المصدر السابق ، ص٨.

(63)The New Cambridge Modern History , Cambridge , 1968 , vol . X VI ؛

حسين جميل ، نشأة الأحزاب السياسية ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢

(٦٤)صالح جواد كاظم ، علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية، مطبعة جامعة بغداد ، بغـداد، ١٩٩٠ ، ص ٩٦ ؛ وكذلك ينظر ، نصر محمد علي الحسيني ، المصدر السابق ،ص٩.

(65) Louis Maisael and Joseph Cooper ,Political Parties development and decay ,London group , London , 1078 , P.13 .

(66) Dan Bogart , Whigs and Tories: Party Representation in English and Welsh Constituencies, 1690 -1740 , Master Thesis , Department of Economics, UC Irvine , 2013, P.4

(67)Louis Maisael and Joseph Cooper , Op ,Cit , P. 14.

(68) Pete Jupp, the British Conservative Party before the 1980 national directory search history presented to Queen's University in Belfast, 2005, p. 268.

(٦٩)الحرب الاهلية: جرت احداث هذه الحرب في كانون الثاني عام ١٦٤٢ بين الملك (شارل الأول ) ومؤيديه من الكاثوليك من جهة والبرلمان ومؤيديه البروتستانت بقيادة (اوليفر كروميل) من جهـة اخـرى، اذ كانت مطاليب البرلمان المقدمة الى شارل الأول في هذه المدة الأساس في إثارة غضبه لانهـا كانـت ترمي الى تقليص سلطاته وتضييق نفوذه، اذ ركزت على عدم تعيين مستشـاري الدولـة والمـوظفين وحكام القلاع والحصون الا بموافقة البرلمان،وان تكون تربية وتثقيف اولاد الملك وزواجهم من قبـل أشخاص يثق بهم البرلمان . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Encyclopedia Britannica , Vol.3, U.S.A.,1979, P.112.

وكذلك ينظر :

G.Davis , The Early stuart , 1603-1660 , Oxford , 1959, p.125.

(٧٠)الكنيسة الأنكليكانية : انشأت هذه الكنيسة في سنة ١٥٣٣ بعد إن تحررت من الكنيسة البابوية البروتستانتية ، وأصبحت خاضعة خضوعاً تاماً لسلطات ملك بريطانيا هنري الثامن تستمد منه سلطاته ويشـرف على تعيين رجالها وموظفيها لمزيد من التفاصيل ينظر: إليا نعمان حكيم ، النظام الحزبي في بريطانيا ، مجلة المقتطف ، المجلد السابع بعد المئة ، ج٣، ٢٢ شعبان ١٣٦٤، ص ٣٤٠.

(71) Samuel H. Beer , Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) , London , 1979 , P. 13.

(٧٢) البير مابيلو ومارسيل ميرل ، الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمـى ، ترجمـة: محمـد برجـاوي ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠، ص ١٣ .

(٧٣) ترجع الأصول التاريخية لتسمية الويك أو الوكز إلى جذور اسكتلندية ، إذ بسبب الاضطهاد، كون بعض الجماعات معارضة قوية معلنين التمرد على القوات الملكية، فأطلق الاسكتلنديون على العصابات التي تقطن مناطق المستنقعات والتي تدين بالمذهب البروتستانتي اسم الوكز. لمزيد من التفاصـيل ينظـر : ربيع حيدر طاهر ، المصدر السابق ، ص٢٤.

(٧٤) طارق علي الهاشمي ، الأحزاب السياسية، مطبعة وزارة التعليم العالي، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص١٤٨.

(75) Magnus Philip, Gladstone A Biography, London. John Murry, 1954, P.14.

(٧٦) سيدني . د. بايلي ، الديمقراطية البرلمانية الانكليزية ، ترجمة فاروق يوسف احمد، مطبعة مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٢؛ وكذلك ينظر:

Rallings, C. and M. Thrasher British Electoral Facts, 1832–2006 , Ashgate, 2007, p. 103-104..

(٧٧)حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٥٨.

(78) Magnus, Philip, Gladstone , Op , cit , P.15.

(٧٩)بنيامين دزرائيلي: ولد في ٢١ كانون الاول عام ١٨٠٤ في لندن، وهو من أب ايطالي يهودي، وكان الابن الأكبر لإسحاق دزرائيلي Isaac Disraeli ، قرر دزرائيلي الابن عام ١٨٣١ ان يدخل الحياة السياسية، وأصبح في عام ١٨٣٧ عضو حزب التوري في مجلس العموم، ثم اصبح وزيراً للخزانة، وأصبح رئيسا للوزراء مرتين الأولى عام ١٨٦٨، والثانية للمدة من ١٨٧٤-١٨٨٠.منح عام ١٨٧٦ لقب بلورد بيكونسفيلد Beaconsfield. توفي في لندن في ١٩ نيسان ١٨٨٠. لمزيد من التفاصيل ينظر:

(٨٠)روبرت بيل : سياسي بريطاني ولد في ٥شباط ١٧٨٨، درس في مدرسة هارو والكنيسة المسيحية في اوكسفورد، دخل مجلس العموم عام (١٨٠٩)، أصبح الوزير الأول للشؤون الايرلندية بين عامي (١٨١٢-١٨١٨)، ووزير داخلية (١٨٢٢-١٨٢٧)و (١٨٢٨-١٨٣٠)، واصبح رئيساً للوزراء مرتين: الأولى (١٠كانون الأول ١٨٣٤- ١٨نيسان ١٨٣٥) والثانية (١ أيلول ١٨٤١- ٢٩ حزيران ١٨٤٦)، توفي في تموز ١٨٥٠. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopcdia Britannica, OP . CIT . Vol. 17, P.579

(81)Steven L. Rosen, An Outline of British History , London , 1996 , p. 28.

(٨٢)محمد المجدوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، مطبعة الدار الجامعية ، بيروت ،٢٠٠٠، ص ١١٣.

وكذلك ينظر : ادمون رباط ،الوسيط في القانون الدستوري العام – الدول وانظمتها – ، ج١، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٤٤ .

(٨٣) دومنيك أيدوريا ، المدخل إلى العلوم السياسية ، ترجمة: فوزي محمد حسين ، مطبعة الأمة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤١.

(٨٤) عبد الرضا حسين الطعان ، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٩٠، بغداد ، ص٥٣ .

(٨٥) نبيلة عبد الحليم كامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مطبعة دار الفكر العربي ، بيروت، ١٩٧٧،ص٧٢.

(86)John giver, Government and parliament , Third edition , London ,1967,p.144.

(٨٧)أرنست بارد ، بريطانيا والشعب البريطاني ، ترجمة محمد ابراهيم عبد العاطي، مطبعة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص٣٣؛ وكذلك ينظر :

Mourice Duverger ,Le Partis Politiques , Huiteme ed Librairie Armand Colin , Paris , 1973 , P.242.

(٨٨) سيدني . د. بايلي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

(٨٩)غيو كلود ، النظام السياسي والإداري في بريطانيا، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٤ .

(٩٠)احمد حامد الافندي ، النظم الحكومية، مطبعة وكالة المطبوعات الحكومية ، الكويت، ١٩٧٢ ، ص١٥٧.

(٩١)مكنزي . ر.ت ، الأحزاب السياسية في بريطانيا ، ترجمة: محمد مصطفى عطا، مطبعة دار المعـــارف، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٧ .

(92)Archive British Conservative Party , UK General Elections ,Party Manifestos , on the Web site http://www.politicsresources.net/area/uk/man.htm

(٩٣) مكنزي . ر.ت ، المصدر السابق ، ص ٨.

(94) Ryan Shorthouse and Guy Stagg , TORY MODERNISATION - The future of the Conservative Party - Printed and bound by DG3 , 2013 , P. 32.

(٩٥) البير مابيلو ، مارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص٣١.

(٩٦) احمد حامد الافندي ، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

(٩٧) البير مابيلو ،مارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

(98) David J. Wilson , Power and Party , Bureaucracy in Labour Parties , Longman group ,London , 1976 , p.45.

(99) Paul Whiteley and Patrick Seyd , 2002 ، High-Intensity Participation: The Dynamics of Party Activism in Britain ،p.10.

(100) Patrick Seyd and Paul Whiteley ،British Party Members :An Overview ،Party Politics ،Vol 10 No 4 , 2004, p357.

(101)Andrew Thorpe" ،( Reconstructing Conservative Party Membership in World War II Britain ،"*Parliamentary Affairs* ،, 2009 , Vol 62 No 2, p . 236 .

(102) Patrick Seyd and Paul Whiteley , Op, Cit , p.358.

(103) Blondel, J' ،.The Conservative Association and the Labour Party in Reading ،'in Political Studies ، 1958 , pp.101-119.

(104) Feargal Mcguinness , Membership of UK political parties , House of Commons , 2012 , P.p23.

(١٠٥)يعد المؤتمر السنوي هو السلطة العليا في حزب العمال فلجميع أحزاب الدوائر والنقابـــات والجمعيـــات الاشتراكية والتعاونية المندمجة حق ارسال عدد غير محدد من المندوبين إلى المـــؤتمر الـــذي ســـيقوم بانتخاب الهيئة التنفيذية للحزب ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

R.T . Arther , Mckenzi in political parties and the party system in Britain , London , 1953 , P.137

(١٠٦)احمد حامد الافندي ، المصدر السابق ، ص١٥٩ .

(107)Constitution of the conservative party , First published February 1998 - Amended October 1999 - Amended July 2002-Amended July 2004 - Amended April 2009 , Including Schedules 7 and 7A , (The Rules of Conservative Party , Constituency Associations and Federations) , Printed by Conservative Party, 30 Millbank, Westminster. SW1P 4DP , Promoted by Alan Mabbutt on behalf of the Conservative Party both at 30 Millbank, Westminster. SW1P 4DP , p .20 .

(108) Hon Davide Cameron , Guide to the Conservative Party Archive , London , 2012, P.24.

(١٠٩)مكنزي ، ر . ت، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(110) Hon Davide Cameron , Op.cit ,P.25.

(١١١) محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، دار النهضة العربيـــة، القـــاهرة ، ١٩٦٦، ص٨٥ .

(١١٢) احمد حامد الافندي ، المصدر السابق ، ص١٦٠ .

(١١٣) البير مابيلو ومارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(114) A. Seldon and S .Ball, Conservative Century: The Conservative Party Since 1900(Oxford, Oxford University Press, 1994) , P.43.

(115) Feargal Mcguinness , Op cit , P.25.

(١١٦) البير مابيلو ومارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(١١٧) محمد فتح الله الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(118) Stuart Ball , Porrait of a party – the conservative party in Britain 1918-1945 , Oxford University Press , Printed in Great Britain by the MPG Printgroup ,UK , 2013,p.266.

(١١٩) البير مابيلو ومارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص ٣٥.

(١٢٠) محمد فتح الله الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(١٢١) عقيل محمد عبد ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(122)Laura Shepherd-Robinson and Joni Lovenduski, Women and Candidate Selection in British Political Parties, Fawcett Society, 2002 , PP.22-23.

(١٢٣) احمد حامد الافندي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(١٢٤) مكنزي .ر.ت . المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(125) Maurice Duverger , Political Parties , Translated to English Language by Barbara and Robert north , London , 1972 , p 182 .

(١٢٦) مكنزي .ر.ت . المصدر السابق ، ص ١٧ .

(١٢٧) محمد فتح الله الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(١٢٨) اليز مابيلو ومارسيل ميرل ، المصدر السابق ، ص٣٨.

(129) The Daily Telegraph, 23, Joule , 2011,

(130) Stuart Ball , The Conservative Party and British Politics 1902 – 1951 , London , 2013 , P. 19.

(131) Pete Jupp , my guide on the history of the Tory Party before 1830 , Queen's University, Belfast Town , 2008 , p25.

(١٣٢) احمد حامد الافندي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(133) Fair, J., and Hutchinson, J., 'British Conservatism in the Twentieth Century: An Emerging Ideological Tradition', in Albion: A Quarterly Journal Concerned with British Studies , Vol.19,No.4 , P549.

(١٣٤)نزيرة الافندي ، الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني ، مجلة السياسة الدوليـــة ، العـــدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص٢٥٨. وكذلك ينظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافيـــة ، ج٥، مطبعة رواد النهضة، بيروت ، د.ت ، ص١٧٢.